سلسلة المؤلفات والتحقيقات (٤)

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المنهج العلمي في دراسة الحديث المعلّ

دراسة تأصيلية تطبيقية

تأليف
د. علي بن عبد الله الصيّاح
أستاذ الحديث وعلومه المشارك
جامعة الملك سعود

دار ابن الجوزي

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المنهج العلمي

في دراسة

الحديث المعلّ

دراسة تأصيلية تطبيقية

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٣٠هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

دار ابن الجوزي
لِلنشْرِ والتَّوزيعِ

المملكة العربية السعودية: الدمام - طريق الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص ب: ٢٩٨٢ - الرمز البريدي: ٣١٤٦١ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - حي الفلاح - مقابل جامعة الإمام - تلفاكس: ٢١٠٧٢٢٨ - جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨ - الإحساء - ت: ٥٨٨٣١٢٢ - جدة - ت: ٦٣٤١٩٧٣ - ٦٨١٣٧٠٦ - الخبر - ت: ٨٩٩٩٣٥٦ - فاكس: ٨٩٩٩٣٥٧ - بيروت - هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠ - فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ - القاهرة - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٦٨٢٣٧٨٣ - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠

البريد الإلكتروني: aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

سلسلة المؤلفات والتحقيقات (٤)

المنهج العلمي

في دراسة

الحديث المعلّ

دراسة تأصيلية تطبيقية

تأليف

د. علي بن عبد الله الصيّاح

أستاذ الحديث وعلومه المشارك

جامعة الملك سعود

دار ابن الجوزي

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مُقَدِّمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلى اللهُ على عبدِهِ ورسولهِ خاتم النبيين، وعلى آله وصحبهِ ومن تبعهم بإحسان وسلّم تسليماً كثيراً؛ أمَّا بعد:

فإنّ مما يسر الباحث في علمِ الحديثِ الشريف ما يَرى من انتشارِ المنهجيةِ العلمية السليمة في دراسةِ الحديثِ وعلومِهِ، والعنايةِ بعلوم سلفنا الزاخرة؛ جمعاً ودراسةً وتحليلاً واستنطاقاً.

ومن ذلك العناية بأدق وأجل علوم الحديث «علم العلل» قَالَ الخطيبُ البغدادي (ت٤٦٣هـ): «معرفةُ العلل أجلّ أنواع علم الحديث... وعن عبد الرحمٰن بنِ مهدي قَالَ: لأنْ أعرف علةَ حديث ـ هو عندي ـ أحب إليّ من أنْ أكتب عشرين حديثاً ليس عندي»[(١)].

وَقَالَ عبدُ الرحمٰن بنُ أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ): «سمعتُ أبي يقولُ: جرى بيني وبين أبي زرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديثَ ويذكر عللها، وكذلك كنتُ أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ، فقال لي: يا أبا حاتم قلَّ من يفهم هذا! ما أعز هذا! إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا! وربما أشك في شيء أو يتخالجني شيء في حديث فإلى أن ألتقي معك لا أجد

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٩٤).

من يشفيني منه، قَالَ أبي: وكذاك كَانَ أمري»[١]، وَقَالَ ابنُ أبي حاتم أيضاً: «سمعتُ أبي يقول: الذي كَانَ يحسنُ صحيحَ الحديثِ من سقيمِهِ وعنده تمييزُ ذلكَ ويحسنُ عِلَل الحَدِيثِ أحمدُ بنُ حنبل ويحيى بن معين وعلي بنُ المديني وبعدهم أبو زرعة كَانَ يحسنُ ذلكَ، قيل لأبي: فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً؟ قَالَ: لا»[٢].

وَقَالَ الحاكمُ محمدُ بنُ عبد الله أبو عبد الله (ت٤٠٤هـ): «ذكرُ النوعِ السابعِ والعشرين من علوم الحديث هذا النوع منه معرفةُ عِلَل الحَدِيثِ، وهو علمٌ برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل... فإنّ معرفة عِلَل الحَدِيثِ من أجل هذه العلوم»[٣].

وَقَالَ أبو عبد الله محمدُ بن أبي نصر الحُميديّ (ت٤٨٨هـ): «ثلاثةُ كتبٍ من علوم الحديث يجبُ الاهتمامُ بها: كتابُ العلل، وأحسنُ ما وضع فيه كتاب الدّارقُطنيّ، والثاني: كتابُ المؤتلف والمختلف، وأحسنُ ما وضع فيه الإكمال للأمير ابنِ ماكولا، وكتابُ وفيات المشايخ، وليس فيه كتابٌ[٤]»[٥].

وَقَالَ ابنُ الصّلاح (ت٦٤٣هـ): «اعلم أنّ معرفةَ عِلَل الحَدِيثِ من أجل علومِ الحديثِ وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلعُ بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب»[٦].

وَقَالَ العَلائيُّ (ت٧٦١هـ): «وهذا الفنُ أغمضُ أنواع الحديث،

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل (ص٣٥٦).
(٢) الجرح والتعديل (٢/٢٣).
(٣) معرفة علوم الحديث (ص١٤٠، ١٤٨).
(٤) مراد الحميديّ بقوله: وليس فيه كتاب، يريد كتاباً جامعاً وشاملاً لجميع الوفيات ـ بيّن ذلك ابنُ الصّلاح، والذهبيّ ـ، وإلّا فقد أُلفت كتبٌ كثيرةٌ في معرفة الوفيات.
(٥) سير أعلام النبلاء (١٩/١٢٤ ـ ١٢٥).
(٦) علوم الحديث (ص٨١).

وأدقها مسلكاً، ولا يقومُ بهِ إلّا مَنْ منحه اللهُ فهماً غايصاً، واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلمْ فيه إلّا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم كابن المدينيّ، والبخاريّ، وأبي زرعةَ، وأبي حاتم وأمثالهم»[١].

وَقَالَ ابنُ رَجَب (ت٧٩٥هـ): «فالجهابذةُ النقادُ العارفون بعللِ الحديثِ أفرادٌ قليلٌ من أهلِ الحديثِ جداً، وأوَّلُ من اشتهر في الكلام في نقد الحديث ابنِ سيرين، ثم خَلفه أيوب السختياني، وأخَذَ ذلك عنه شعبةُ، وأخذ عَنْ شعبة: يحيى القطان وابن مهدي، وأخذ عنهما: أحمدُ وعلي بنُ المديني وابنُ معين، وأخذ عنهم مثل: البخاريّ وأبي داود وأبي زرعة وأبي حاتم، وَكَانَ أبو زرعةَ في زمانه يقول: مَنْ قَالَ يفهم هذا وما أعزّه إلا رفعت هذا عَنْ واحد واثنين فما أقلّ من تجد من يحسن هذا، ولما ماتَ أبو زرعة قَالَ أبو حاتم: ذهب الذي كَانَ يحسن هذا المعنى، يعني: أبا زرعة ما بقي بمصر ولا بالعراق واحد يحسن هذا، وقيل له بعد موت أبي زرعة: يعرف اليوم واحد يعرف هذا؟ قَالَ: لا، وجاءَ بعد هؤلاء جماعة منهم النسائي والعُقيلي وابن عدي والدّارقُطنيّ، وقلّ مَن جَاء بعدهم مَنْ هو بارع في معرفة ذلكَ حتى قَالَ أبو الفرج الجوزي في أول كتابه الموضوعات: قل من يفهم هذا بل عُدم»[٢]، وَقَالَ أيضاً: «وقد ذكرنا في كتاب العلم أنه علم جليل، قلَّ من يعرفه من أهل هذا الشأن، وأنَّ بساطه قد طوي منذ أزمان»[٣].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصّلاح (٢/ ٧٧٧).
(٢) جامع العلوم والحكم (ص٢٤١ ـ ٢٤٢).
(٣) شرح عِلَل الترمذي (٢/ ٤٦٧).

وَقَالَ ابنُ حَجَر (ت٨٥٢هـ): «المُعَلَّل: وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلّا من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، وملكةً قويةً بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلّا القليل من أهل هذا الشأن؛ كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة..»[(١)].

وغير ذلك من كلام الأئمة في أهمية هذا العلم، وشرفه، وعزته، وأنَّه لا يُنال إلَّا بعد جهدٍ وبحثٍ وحفظٍ ـ وقبلَ ذلكَ توفيقٌ من الله ﷻ وإعانة ـ، قَالَ الخطيبُ البغداديُّ: «فمن الأحاديثِ ما تخفى علته فلا يوقف عليها إلّا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد كما أخبرني القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي قالَ: أخبرنا أبو مسلم عبدُ الرحمٰن بنُ محمد بن عبد الله بن مهران قالَ: أخبرنا عبد المؤمن بن خلف النسفي قَالَ: سمعتُ أبا علي صالح بنُ محمد البغدادي يقولُ: سمعتُ علي بن المديني يقول: ربما أدركتُ علةَ حديثٍ بعد أربعين سنة»[(٢)].

وبفضل الله انتشر بين طلبةِ الحديث العناية بهذا الفن الدقيق، وحرص الباحثون في الدراسات العليا على تسجيلِ الموضوعات في هذا الفن، من ذلك مثلاً «مرويات الزهري المعلة في كتاب العلل للدارقطني»، و«مرويات الإمامين قتادة بن دعامة ويحيى بن أبي كثير المعلة في كتاب العلل للدارقطني»، و«مرويات أبي إسحاق السبيعي

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص٤٣)، وانظر: النكت على كتاب ابن الصّلاح (٢/ ٧١١).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٥٧).

المعلة في كتاب العلل للدارقطني»، و«عِلَل ابن أبي حاتم: تحقيق وتخريج ودراسة»[١]، و«الأحاديثُ التي أعلها الإمامُ يحيى بنُ معين من خلال سؤالات الدوري وابن محرز والدارمي وابن الجنيد والدّقاق»، و«الأحاديثُ التي أعلها البخاريُّ في التاريخ الكبير»، و«الأحاديثُ التي أعلها البخاريُّ في التاريخ الأوسط»، و«الأحاديث التي أعلها علي بن المديني»، و«الأحاديث التي أعلها الإمامُ أحمد بن حنبل في مسنده»، و«الأحاديثُ التي أعلها العُقيليّ في كتابهِ الضعفاء»، و«الأحاديثُ المرفوعةُ المعلة في كتاب الحِلْية لأبي نُعيم»، و«الأحاديثُ التي أعلها أبو داود في سننه» وغيرها.

وما أحسنَ ما قَالَ الدكتورُ أحمدُ محمد نور سيف ـ وفقه الله ـ: «بدأنا نَقْربُ من وضع منهجٍ متقاربٍ يُصور لنا مناهج النُّقاد في تلك الحقبة من الزمن، هذه الحقبة هي العصور الذهبية لنُقّاد الحديث؛ مدرسة علي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل والمدرسة التي قبلهم، والمدرسة التي بعدهم، هذه المدارس في الواقع قد تكون مدارس وقد تكون مدرسة، قد تتقارب المناهج وقد تفترق وقد تختلف، ولكن لا يمكن أنْ نتصور أو أن نستطيع أنْ نُلِمَ بتلك المناهج في إطارٍ عامٍ محددٍ إلَّا بمثلِ هذه الدراسة..»[٢].

ومِنْ باب المشاركة في هذا الفن كتبتُ هذا البحث المتواضع، قاصداً فيه بيان المنهج العلمي السليم في دراسة الحديث المُعل في ضوء

---

(١) أُخذ هذا الموضوع رسائل علمية ـ دكتوراه ـ في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومن نعمةِ اللهِ عليّ أنْ كنتُ أحد المشاركين في هذا المشروع القيم.

(٢) مقدمة كتاب «الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال» (ص٧).

تطبيقات أئمة العلل ونقاده، ومما شجعني أكثر على كتابة هذا البحث أنّي رأيتُ دراسةً لحديثٍ مُعل كَتَبه أحدُ الباحثين وَقَع فيه بأوهام عجيبة وغَلّط الأئمة، وجره الإسنادُ ـ من حيثُ لا يشعر ـ إلى أسانيد أخرى لا علاقة لها بالعلة ولا بالطريق فأعلها!! لأنه لم يتبع المنهج العلمي السليم في دراسته فكانت النتيجة المتوقعة.

وعدمُ اتباعِ المنهج العلمي السليم في دراسة الحديث المُعل على طريقة أئمة العلل ونقادِهِ يورث لنا مَنْ يقول لإمامِ العللِ في زمانهِ علي بنِ المديني[1]: «ما هكذا تُعَل الأحاديث يا ابنَ المديني»!، والله المستعان وعليه التكلان.

ويتكون البحث من:

١ ـ مقدمة ـ وهي هذه ـ.

٢ ـ تمهيد، وفيه مطالب:

المطلبُ الأوَّل: تعريفُ العلة لغةً واصطلاحاً.

المطلبُ الثاني: أوَّلُ من ذكر هذا العلم كنوعٍ من أنواع علوم الحديث.

المطلبُ الثالث: أنَّ الأئمةَ المتقدمين في باب التعليل متفقون في الجملة.

المطلبُ الرابع: أنّ تعاليل بعض الأئمة للأخبار مبنيةٌ ـ في الغالب ـ على الاختصار، والإجمال، والإشارة.

---

(١) قال الإمامُ البخاريُّ ـ رحمة الله عليه ـ: «ما استصغرتُ نفسي عند أحدٍ إلّا عند علي بنِ المديني». تاريخ بغداد (٢/ ١٧).

المطلبُ الخامس: ذكر بعض أئمة العلل والمبرزين فيه.

المطلبُ السادس: بيان أنّ المؤلفات في هذا الفن كثيرة، ومتعددة الطرائق والمناهج.

٣ ـ الفصل الأوَّل: خطوات دراسة الحديث المُعل.

٤ ـ الفصل الثاني: أمثلة تطبيقية.

٥ ـ الخاتمة: وتتضمن أبرز النتائج والتوصيات.

٦ ـ قائمة المراجع.

٧ ـ فهرس الموضوعات.

وبعدُ فهذا «جهدُ المقل والقدر الذي واتاه ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ﴾ [الطلاق: ٧]، وإليه ﷻ السؤال أن يجعل ذلك خالصاً لوجهه الكريم، مقتضياً لرضاه، وأن لا يجعل العلم حجة على كاتبه في دنياه وأخراه، وعلى الله قصد السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل»[1].

(١) مقتبس من مقدمة العلائيّ لكتابه «نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد» (ص٣٦).
وهذا البحث ـ في الأصل ـ قدّم للتحكيم والنشر في مجلة جامعة الإمام عام ١٤٢٤هـ.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تمهيد

وفيه مطالب:

المطلب الأوَّل

تعريف العلة لغةً واصطلاحاً

قَالَ ابنُ فارس: «عَلَّ: العين واللام أصولٌ ثلاثةٌ صحيحة: أحدها: تكرّر أو تكرير، والآخر: عائق يعوق، والثالث: ضعف في الشيء، فالأوَّل: العلل، وهي الشربة الثانية، . . . والأصل الآخر: العائق يعوق، قَالَ الخليل: العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه. . .، والأصل الثالث: العِلةُ: المرض، وصاحبها معتل. .»[(١)].

واسم المفعول من أعل «مُعَلّ»، واستعمل المحدثون في كلامهم لفظة معلول، قَالَ العراقي: «والتعبير بالمعلول موجود في كلام كثير من أهل الحديث في كلام الترمذي في جامعه، وفي كلام الدارقطني، وأبي أحمد بن عدي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي يعلى الخليلي، ورواه الحاكم في التاريخ، وفي علوم الحديث عن البخاري»[(٢)]، واستعمال البخاري نقله الترمذيُّ في العلل الكبير عن البخاريّ[(٣)].

غير أنَّ كثيراً من أهل اللغة، وبعض المحدثين انتقدوا هذا

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٤/ ١٢ ـ ١٤).
(٢) التقييد والإيضاح (ص٩٧).
(٣) العلل الكبير للترمذي (ص٢٠٦).

الاستعمال، قَالَ ابن الصّلاح: «ويسميه أهل الحديث المعلول، وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: العلة والمعلول مرذول عند أهل العربية واللغة»[١].

وَقَالَ ابنُ منظور: «واستعمل أَبو إسحاق لفظة المَعْلول في المُتقارِب من العَروض. . . . والمتكلمون يستعملون لفظة المَعْلول في مثل هذا كثيراً؛ قَالَ ابن سيده: وبالجملة فَلَسْتُ منها على ثِقَةٍ ولا على ثَلَجٍ، لأَن المعروف إِنَّما هو أَعَلَّه الله فهو مُعَلٌّ»[٢].

إلَّا أنّ أهل اللغة أنفسهم ليسوا متفقين على تخطئة هذا الاستعمال، قَالَ العراقيُّ ـ بعد نقله كلام ابنِ الصّلاح المتقدم ـ: «وقد تبعه عليه الشيخ محيي الدين النوويّ فقال في مختصره: إنه لحن، واعترض عليه بأنه قد حكاه جماعة من أهل للغة منهم قطرب فيما حكاه اللبلي، والجوهري في الصحاح، والمطرزي في المغرب»[٣]، واستعمل هذه اللفظة كبار أهل اللغة منهم: أبو إسحاق الزجاج كما تقدم في كلام ابن منظور[٤]، وَقَالَ الفيوميُّ: «والعلة: المرض الشاغل، والجمع عِلَل مثل سدرة وسدر، وأعله الله فهو معلول قيل: من النوادر التي جاءت على غير قياس وليس كذلك، فإنه من تداخل اللغتين، والأصل أعله الله فَعُلَّ فهو مَعْلُول»[٥].

فمما تقدم من عدم اتفاق أهل اللغة على تخطئة استعمال هذه

---

(١) علوم الحديث (ص٨١).
(٢) لسان العرب (١١/ ٤٧١) مادة (علّ).
(٣) التقييد والإيضاح (ص٩٦).
(٤) انظر: التقييد والإيضاح (ص٩٦)، فتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٥٩)، توضيح الأفكار (٢/ ٢٥).
(٥) المصباح المنير (ص٤٢٦) مادة (علّ).

الكلمة، واستعمال كثير من الأئمة المحدثين لها نستفيد أنّها كلمة صحيحة لغوياً، وإنْ كَانَ الأفصح استعمال كلمة مُعل، لذا قلتُ في عنوان هذا البحث «المنهجُ العلمي في دراسةِ الحديثِ المُعلّ» ولم أقل المعلول مراعاةً للكلمة المتفق عليها دون المختلف فيها، ومراعاةً للأفصح.

العلة والحديث المُعل في الاصطلاح:

ترد كلمة عِلة ومُعَلّ، ومعلول في لسان الأئمة المتقدمين على معنيين:

المعنى الأوّل: معنى خاص، ويراد به العلة الغامضة في إسنادٍ ظاهرهُ الصحة، وهذه العلةُ الغامضةُ لا يمكن أنْ يوضعَ لها ضابط محدد لأنّ لها صوراً كثيرةً ومتعددةً، فربما تكون اختلافاً في إسنادِ حديثٍ كرفعهِ ووقفهِ، أو وصلهِ وإرسالهِ، ونحو ذلك، أو اختلافاً في متنِ حديثٍ كاختصار المتن، أو الإدراج فيه، أو روايته بالمعنى ونحو ذلك وفي بعضها دقة وغموض، لا يعلمها إلّا حذاق هذا الفن، فمن ذلك مثلاً: ما قاله يعقوب بن شيبة السدوسيّ: «كَانَ سفيان بن عيينة ربما يحدث بالحديث عَنْ اثنين، فيسند الكلام عَنْ أحدهما، فإذا حدّث به عَنْ الآخر على الانفراد أوقفه أو أرسله»[1]، قَالَ ابنُ رَجَب: «ومِنْ هذا المعنى: أنّ ابنَ عيينة كَانَ يروي عَنْ ليث، وابنِ أبي نجيح جميعاً عَنْ مجاهد عَنْ أبي مَعْمر عَنْ علي حديث القيام للجنازة، قَالَ الحميديُّ: فكنا إذا وقفناه عليه لم يدخل في الإسناد أبا معمر إلَّا في حديث ليث خاصة، يعني أنّ

(١) شرح عِلَل الترمذي (٢/ ٧٦٥).

حديثَ ابنِ أبي نجيح كَانَ يرويه مجاهد عَنْ علي منقطعاً»[١].

وهذا المعنى هو المراد في كلام كثير من المتأخرين، وهو الذي ذكروه في كتب المصطلح، وهو مراد من تكلم عَنْ أهمية العلل ودقتها وقلة من برز فيها، وقد أشار إليه الحاكم في معرفة علوم الحديث[٢]، وعرّفه ابنُ الصّلاح بقوله: «هو الحديث الذي اطلع فيه على علةٍ تقدحُ في صحته مع أنّ ظاهره السلامة منها»[٣]، وعرّفه ابنُ حَجَر بقوله: «هو حديث ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح»[٤].

وعليه يكون الحديث المُعل متفاوتاً من حيثُ الظهور والخفاء، والوضوح والغموض وسيأتي بيان ذلك في الأمثلة التطبيقية، والله أعلم.

المعنى الثاني: معنى عام ويراد به الأسباب التي تقدح في صحة الحديث، المانعة من العمل به، قَالَ ابن الصّلاح: «اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك نجد في كتب عِلَل الحَدِيثِ الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمّى الترمذيُّ النسخَ علةً من عِلَل الحَدِيثِ»[٥].

وما قاله ابن الصّلاح ظاهر ففي كتاب العلل لابن أبي حاتم، وكتاب العلل للدارقطني أمثلةٌ كثيرةٌ تدلُ على ما قَالَ، وكذلك في

---

(١) المرجع السابق (٢/ ٧٦٤ ـ ٧٦٥).
(٢) (ص١٠٧).
(٣) علوم الحديث (ص٨١).
(٤) فتح الباقي على ألفية العراقي (١/ ٢٢٦).
(٥) علوم الحديث (ص٨٤)، وانظر: ألفية السيوطي شرح أحمد شاكر (ص٥٩ ـ ٦٠).

تطبيقات الأئمة المتقدمين، فالعلة عندهم لها معنى واسع وشامل، بحيث تشمل ما قاله ابن الصّلاح، والمعنى الخاص المتقدم الذكر ـ وإنْ كَانَ المعنى الخاص هو مراد من نبه على قلة من تكلم في هذا الفن، وأنَّه علمٌ عزيزٌ وشريف، طُوي بساطه منذ أزمان ـ.

المطلب الثاني

أوَّلُ من ذكر هذا العلم كنوعٍ من أنواع علوم الحديث

أوَّلُ مَنْ ذَكَرَ هذا العلم كنوعٍ من أنواع علوم الحديث في كتب المصطلح الحاكمُ أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوريّ فإنه قَالَ في معرفة علوم الحديث: «ذكر النوع السابع والعشرين من علوم الحديث هذا النوع منه معرفة عِلَلِ الحَدِيثِ، وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل»[(١)]، ثم إنَّ كثيراً ممن كتب في مصطلح الحديث تبع الحاكم في جعل هذا العلم أحد أنواع علوم الحديث، وذكروا تعريفه، وأهميته، وأقسامه، وأمثلة على تلك الأقسام ونحو ذلك من مباحث العلل[(٢)].

المطلب الثالث

أنَّ الأئمةَ المتقدمين في باب التعليل متفقون في الجملة

إنَّ الأئمةَ المتقدمين أمثال: شعبة بن الحجاج، ويحيى القطان، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة،

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١٤٠).

(٢) تنبيه: عقد الشافعيُّ في كتابه «الرسالة» (ص٢١٠) باباً قال فيه: «باب العلل في الحديث»، ويقصد بالعلل هنا حِكَم التشريع وعلته، لا العلل في اصطلاح المحدثين.

وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدّارقُطنيّ، وغيرهم في باب التعليل ـ كمسألة زيادة الثقة، والتعليل بالتفرد بضوابط ـ متفقون في الجملة وإن وقع منهم بعض الاختلاف الجزئي لأسباب معينة ومما يدل على ذلك:

القصة التي ذكرها ابنُ أبي حاتم قَالَ: «سمعتُ أبي رَحِمَهُ اللَّهُ يقولُ: جاءني رجلٌ من جِلةِ أصحابِ الرأي مِنْ أهلِ الفهم منهم، وَمَعَه دفترٌ فعرضه عليَّ، فقلتُ في بعضها: هذا حديثٌ خطأ قد دَخَل لصاحبه حديثٌ في حديث، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ باطل، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ منكر، وقلتُ في بعضهِ: هذا حديثٌ كذب، وسائرُ ذلك أحاديثُ صحاح، فقال: من أين علمتَ أنّ هذا خطأ، وأنَّ هذا باطل، وأنّ هذا كذب، أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطتُ وأني كذبتُ في حديث كذا؟ فقلتُ: لا ما أدري هذا الجزء من رواية مَنْ هو، غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأنّ هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب، فقال: تدعي الغيب؟ قَالَ: قلت: ما هذا ادعاء الغيب، قَالَ: فما الدليل على ما تقول؟ قلتُ: سلْ عما قلتُ من يحسن مثل ما أحسن فإن اتفقنا علمتَ أنَّا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم، قَالَ: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟ قلت: أبو زرعة، قَالَ: ويقول أبو زرعة مثل ما قلتَ؟ قلت: نعم، قَالَ: هذا عجب.

فأخذ فكتب في كاغذ ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إليّ وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبا زرعة في تلك الأحاديث فما قلت: إنه باطل، قَالَ أبو زرعة: هو كذب، قلتُ: الكذب والباطل واحد، وما قلت: إنه كذب، قَالَ أبو زرعة: هو باطل، وما قلت: إنه منكر قَالَ: هو

منكر كما قلتُ، وما قلت: إنه صحاح، قَالَ أبو زرعة: هو صحاح، فقال: ما أعجب هذا تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما، فقلت: فقد علمت أنا لم نجازف، وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا، والدليل على صحة ما نقوله بأن ديناراً نَبْهَرَجا[١] يحمل إلى الناقد فيقول: هذا دينار نبهرج، ويقول لدينار: هو جيد، فإن قيل له: من أين قلت: إن هذا نبهرج هل كنت حاضراً حين بهرج هذا الدينار؟ قَالَ: لا، فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه أني بهرجت هذا الدينار؟ قَالَ: لا، قيل: فمن أين قلتَ: إن هذا نبهرج؟ قَالَ: علماً رزقت، وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك، قلتُ له: فتحمل فصّ ياقوت إلى واحدٍ من البصراء من الجوهريين فيقول: هذا زجاج، ويقول لمثله: هذا ياقوت، فإن قيل له: من أين علمت أن هذا زجاج وأن هذا ياقوت هل حضرت الموضع الذي صنع فيه هذا الزجاج؟ قَالَ: لا، قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجاً، قَالَ: لا، قَالَ: فمن أين علمت؟ قَالَ: هذا علم رزقت، وكذلك نحن رزقنا علماً لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأنّ هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه»[٢].

وَقَالَ محمدُ بنُ صالح الكِيْلِيني: «سمعتُ أبا زرعة وَقَالَ لهُ رجلٌ: ما الحُجةُ في تعليلكم الحديث؟ قَالَ: الحجة أنْ تسألني عن حديثٍ لهُ عِلةٌ فأذكرُ علتَه ثم تقصدُ محمد بن مسلم بن وارة، وتسأله عنه، ولا تخبره بأنّك قد سألتني عنه فيذكر علته، ثم تقصدُ أبا حاتم فيعلله، ثم تميزُ كلامَ كلّ منّا على ذلكَ الحديث، فإنْ وجدتَ بيننا خلافاً في علته،

(١) النبهرج: هو الباطل، والرديء من الشيء. لسان العرب (٢/٢١٧).
(٢) تقدمة الجرح والتعديل (ص٣٤٩ ـ ٣٥١).

فاعلم أنّ كلاً منا تكلم على مراده، وإنْ وجدتَ الكلمة متفقة، فاعلمْ حقيقةَ هذا العلم، قَالَ: فَفَعَلَ الرجلُ، فاتفقت كلمتُهم عليه، فقال: أشهدُ أنَّ هذا العلمَ إلهام»[١].

المطلب الرابع

أنّ تعاليل بعض الأئمة للأخبار مبنيةٌ ـ في الغالب ـ على الاختصار، والإجمال، والإشارة

فيقولون مثلاً: «الصواب رواية فلان»، أو «وَهِمَ فلان» أو «حديث فلان يشبه حديث فلان» أو «دَخَلَ حديثٌ في حديث»[٢] ولا يذكرون الأدلة والأسباب التي دعتهم إلى ذلك القول ـ مع وجودها عندهم واستحضارهم إياها ـ وسببُ ذلك أنّ كلامهم في الغالب موجه إلى أناسٍ يفهمون الصناعة الحديثية والعلل والإشارة فيدركون المراد بمجرد إشارة الإمام للعلة وذكرها، وقد خشي الأئمة من أنْ يساء الظن بهم إذا تكلموا بهذا الفن عند من لا يحسنه ولا يفهمه.

قَالَ الإمامُ مسلم بنُ الحجاج: «أمّا بعد: فإنك ـ يرحمك الله ـ ذكرتَ أنّ قِبَلكَ قوماً ينكرون قولَ القائلِ مِنْ أهلِ العلم إذا قَالَ: هذا حديثٌ خطأ، وهذا حديثٌ صحيحٌ، وفلانٌ يخطئ في روايته حديث كذا، والصوابُ ما روى فلانٌ بخلافهِ، وذكرتَ أنهم استعظموا ذلكَ مِن قولِ من قاله ونسبوه إلى اغتيابِ الصالحين مِنْ السلف الماضين، وحتى قالوا: إن مَن ادعى تمييز خطأ روايتهم من صوابها متخرص بما لا علم

(١) معرفة علوم الحديث (١١٣)، الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦).
(٢) يتضح هذا من مراجعة عِلَل ابن أبي حاتم، وعلل الترمذي الكبير، وعلل ابن عمار، وغيرها من كتب العلل.

له به، ومدعِ علمَ غيب لا يوصل إليه، واعلم ـ وفقنا الله وإياكَ ـ أنْ لولا كثرة جهلة العوام مستنكري الحق ورايه[١] بالجهالة لما بان فضل عالم على جاهل، ولا تبين علم من جهل، ولكن الجاهل ينكر العلم لتركيب الجهل فيه، وضد العلم هو الجهل، فكلٌّ ضد ناف لضده، دافع له لا محالة، فلا يهولنك استنكار الجهالِ وكثرة الرعاع لما خص به قوم وحرموه فإنَّ اعتدادَ العلم دائرٌ إلى معدنه، والجهل واقف على أهله»[٢].

وَقَالَ أبو داود في رسالتهِ إلى أهلِ مكة: «لأنه ضررٌ على العامةِ أن يكشف لهم كل ما كَانَ من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث، لأنَّ علمَ العامة يقصر عَنْ مثل هذا»[٣] ـ وانظر تعليق ابن رَجَب على كلام أبي داود في: شرح العلل[٤] ـ.

وقد حَصَلَ ما خشي الأئمة منه فتجد بعض المشتغلين بالحديث ـ فضلاً عَنْ غيرهم ـ يُغْلظ القول للأئمة عند نقله تعاليلهم للأخبار وأنه ما هكذا تُعل الأخبار ونحو ذلك من العبارات؛ لعدم فهمه لمرادهم وكيفية معرفة ذلك، قَالَ أبو حاتم عن حديثٍ «والحديثُ عندي ليس بصحيح كأنه موضوعٌ» فتعقبه بعضُ المعاصرين بقولهِ: «كذا قَالَ أبو حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ في العلل، وهل نترك ظاهر إسناد الحديث لكلام الإمام الحافظ أبي حاتم الرازي: (كأنه موضوع) أم نحكم بصحة الحديث بناءً على ظاهر إسناده؟!! علمها عند ربي، ولكن ما شهدنا إلّا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين. فحكمنا على الإسناد بظاهر الصحة وتركنا ما وراء ذلك»[٥] ـ راجع كلام مسلم وتأمله!! ـ.

---

(١) كذا في الأصل ولعل الصواب «ورواية».
(٢) التمييز (١٦٩).
(٣) (ص٣٠).
(٤) (٢/٨٠٦ ـ ٨٠٧).
(٥) الصحيح المسند من أحاديث الفتن (ص٣٣٦ ـ ٣٣٧).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المطلب الخامس

ذكرُ بعض أئمة العلل والمبرزين فيه[١]

١ ـ أول مَنْ وسع الكلام في علم العلل ودقائقه شعبةُ بنُ الحجاج الواسطي (ت١٦٠هـ) قَالَ ابنُ رَجَب: «وهو أوَّل من وسع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقب عن دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تَبَعٌ له في هذا العلم»[٢]، وَقَالَ ابن أبي حاتم: «بابُ ما ذُكر من معرفة شعبة بعلل الحديث صحيحه وسقيمه وما فسر من ذلك»[٣]، ثم سرد له جملةً من الأخبار الدالةِ على علمه بهذا الشأن.

٢ ـ وتبعه تلميذه المبرز يحيى بنُ سعيد القطان (ت١٩٨هـ) قَالَ ابنُ أبي حاتم: «باب ما ذُكر من كلام يحيى بن سعيد في عِلَل الحَدِيثِ»[٤]، وسرد له جملةً من الأخبار الدالة على علمه بهذا الشأن، وذكر ابنُ رَجَب أنَّ له مؤلفاً في عِلَل الحَدِيثِ[٥].

٣ ـ وقرين يحيى عبد الرحمٰن بن مهدي أبو سعيد (ت١٩٨هـ) قَالَ ابنُ أبي حاتم: «باب ما ذُكر من علم عبد الرحمٰن بن مهدي بعلل الحديث»[٦]، وسرد له جملة من الأخبار الدالة على علمه بهذا الشأن، وعبد الرحمٰن بن مهدي هو القائل: «لأنْ أعرف علةَ حديثٍ هو عندي

---

(١) وقد أحصيتُ أئمة العلل إلى زمان ابن حجر فبلغوا خمسة وأربعين عالم في كتابي «جهود المحدثين في بيان علل الحديث» وهو مطبوع.

(٢) شرح عِلَل الترمذي (١/ ١٧٢).

(٣) تقدمة الجرح والتعديل (ص١٥٧).

(٤) المرجع السابق (ص٢٣٥).

(٥) شرح عِلَل الترمذي (٢/ ٨٠٥)، وتسمية ما ورد به الخطيب دمشق (ص٨٩).

(٦) تقدمة الجرح والتعديل (ص٢٣٥).

أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي»[١]، وهما أشهر أهل زمانهما في هذا الفن، وأخذ عنهما من جاء بعدهم من أئمة هذا الشأن.

٤ ـ ويحيى بن معين أبو زكريا (ت٢٣٣هـ) قَالَ ابنُ أبي حاتم: «ما ذكر من علم يحيى بن معين رَحِمَهُ اللَّهُ بناقلة الآثار ورواة الأخبار وعلل الحديث»[٢]، وسرد له جملة من الأخبار الدالة على علمه بهذا الشأن، وذكر ابنُ رَجَب أنَّ له مؤلفاً في عِلَل الحَدِيثِ[٣].

٥ ـ وعلي بن عبد الله المديني (ت٢٣٤هـ)، وهو مِنْ أبرز مَنْ أظهر هذا الفن وشهره، وأكثر فيه التصنيف، بل إنَّ أئمة الحديث ونقاده مجمعون على تقدمه في هذا الفن على جميع أقرانه[٤]، وأقوال العلماء في إمامته وتقدمه في هذا الفن كثيرة؛ قَالَ أحمد بن حنبل: «أعلمنا بالعلل علي بن المديني»[٥]، وَقَالَ أبو حاتم: «كَانَ علي بن المديني عَلَماً في الناس في معرفة الحديث والعلل»[٦]، وَقَالَ ابن حبان: «وَكَانَ من أعلم أهل زمانه بعلل حديث رسول الله ﷺ»[٧]، وابنُ المديني هو القائل: «ربما أدركتُ علة حديث بعد أربعين سنة»[٨]، وَقَالَ أيضاً: «البابُ إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[٩]، وله مؤلفات عديدة في عِلَل الحَدِيثِ قَالَ محمد بن يحيى: «رأيتُ لعلي بن المديني كتاباً على

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١٤٠)، ونقل قول عبد الرحمٰن بن مهدي هذا غير واحد منهم: ابن أبي حاتم في مقدمة العلل (١/ ١٠)، وعنده بلفظ: (أكتب حديثاً ليس عندي).
(٢) تقدمة الجرح والتعديل (ص٣١٤).
(٣) شرح عِلَل الترمذي (٢/ ٨٠٥).
(٤) هدي الساري (٣٤٦).
(٥) المجروحين (١/ ٥٥).
(٦) تقدمة الجرح والتعديل (ص٣١٩).
(٧) الثقات (٨/ ٤٦٩).
(٨) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٥٧).
(٩) المرجع السابق (٢/ ٢١٢).

ظهره مكتوب المائة والنيف والستين من عِلَل الحَدِيثِ»[١]، وَقَالَ الخطيب البغداديُّ ـ بعد ذكر عدد من كتب علي بن المديني في العلل وغيره ـ: «وجميع هذه الكتب قد انقرضت ولم نقف على شيء منها إلا على أربعة أو خمسة حسب، ولعمري إنَّ في انقراضها ذهاب علوم جمة وانقطاع فوائد ضخمة وَكَانَ علي بن المديني فيلسوف هذه الصنعة وطبيبها ولسان طائفة الحديث وخطيبها رحمة الله عليه وأكرم مثواه لديه»[٢]، وعنه أخذ هذا العلم: البخاريُّ، ويعقوبُ بنُ شيبة، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم من المبرزين في هذا الفن.

٦ ـ وإسحاق بن راهويه (ت٢٣٩هـ) وَقَالَ النسائي: «لم يكن في عصر أحمد مثل هؤلاء الأربعة: أحمد، ويحيى، وعلي، وإسحاق، وأعلمهم عليّ بالحديث وعلله، وأعلمهم بالرجال وأكثرهم حديثاً يحيى، وأحفظهم للحديث والفقه إسحاق، إلا أن أحمد بن حنبل كَانَ عندي أعلم بعلل الحديث من إسحاق، وجمع أحمد المعرفة بالحديث والفقه والورع والزهد»[٣].

٧ ـ وأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) قَالَ ابنُ أبي حاتم: «باب ما ذكر من معرفة أحمد بن حنبل بعلل الحديث بصحيحه وسقيمه وتعديله ناقلة الأخبار وكلامه فيهم»[٤]، وسرد له جملة من الأخبار الدالة على علمه بهذا الشأن، ونُقِلَ عنه كلام كثير في العلل من رواية ابنيه: عبد الله وصالح، ومن رواية: المروذي، والميموني وغيرهم.

٨ ـ وأحمد بن صالح أبو جعفر المصري (ت٢٤٨هـ)، قَالَ الخطيب

---

(١) المرجع السابق (٢/ ٢٩٥).
(٢) المرجع السابق (٢/ ٣٠٢ ـ ٣٠٤).
(٣) شرح عِلَل الترمذي (١/ ٢١٣).
(٤) تقدمة الجرح والتعديل (ص٣١٤).

البغدادي: «كَانَ أحد حفاظ الأثر عالماً بعلل الحديث بصيراً باختلافه»[١] وَقَالَ: «كَانَ من حفاظ الحديث واعياً، رأساً في علم الحديث وعلله»[٢].

٩ ـ ومحمد بن إسماعيل البخاريّ أبو عبد الله (ت٢٥٦هـ)، قَالَ الترمذيُّ: «ولم أر أحداً بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كثير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل»[٣].

١٠ ـ ومحمد بن يحيى الذهلي (ت٢٥٨هـ) مؤلف كتاب «عِلَل حديث الزهري»، قَالَ الدارقطني ـ وحسبك به ـ: «من أحب أن ينظر ويعرف قصور علمه عن علم السلف فلينظر في عِلَل حديث الزهري لمحمد بن يحيى»[٤].

١١ ـ ومسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ) وله كتاب «التمييز» وغيره من المؤلفات المشهورة.

١٢ ـ ويعقوب بن شيبة السدوسي (ت٢٦٢هـ) صاحب كتاب «المسند المعلل»، قَالَ الذهبي عنه: «صاحب المسند الكبير المعلل ما صنف مسند أحسن منه»[٥].

١٣ ـ وأبو زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ).

١٤ ـ وأبو داود السجستاني (ت٢٧٥هـ).

١٥ ـ وأبو حاتم الرازي (ت٢٧٧هـ).

١٦ ـ والترمذي (ت٢٧٩هـ).

---

(١) تاريخ بغداد (٤/ ١٩٥).
(٢) المرجع السابق (٤/ ١٩٩).
(٣) العلل الصغير مع شرح ابن رَجَب (١/ ٣٢).
(٤) السير (١٢/ ٢٨٤).
(٥) تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٧٧).

١٧ ـ وأبو بكر أحمد بن هارون البرديجي (ت٣٠١هـ).

١٨ ـ وأبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، قَالَ الذهبيُّ: «ولم يكن أحد في رأس الثلاثمائة أحفظ من النسائي هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى وهو جار في مضمار البخاري، وأبي زرعة»[١]، وصناعة العلل واضحة في سننه الكبرى والصغرى.

١٩ ـ وأحمد بن عمرو بن منصور الأندلسي الألبيري (ت٣١٢هـ)، قَالَ الذهبي: «وبلغنا أنه كَانَ بصيراً بعلل الحديث إماماً فيه»[٢].

٢٠ ـ وأبو الفضل محمد بن أبي الحسين بن عمار الجارودي الشهيد (ت٣١٧هـ) صاحب كتاب «عِلَل أحاديث مسلم»، وكتابه يشهد بإمامته في هذا الفن، قَالَ الصفدي: «إمام كبير عارف لعلل الحديث»[٣].

٢١ ـ وأبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت٣٢٣هـ).

٢٢ ـ وعبد الرحمٰن بن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ).

٢٣ ـ ومحمد بن عمر أبو بكر التميمي قاضي الموصل يعرف بابن الجعابي (ت٣٥٥هـ) قَالَ أبو علي المعدل: «كَانَ إماماً في المعرفة بعلل الحديث وثقات الرجال من معتليهم وضعفائهم»[٤].

٢٤ ـ وأبو أحمد ابن عدي (ت٣٦٠هـ).

٢٥ ـ وإمام العلل في وقته أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ).

---

(١) السير (١٤/ ١٣٣).
(٢) تذكرة الحفاظ (٣/ ٨١٤).
(٣) الوافي بالوفيات (٢/ ٣٧).
(٤) تاريخ بغداد (٣/ ٢٨)

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المطلب السادس

بيان أنّ المؤلفات في هذا الفن كثيرة، ومتعددة الطرائق والمناهج

قَالَ ابن رَجَب: «وقد صنفت فيه كتب كثيرةٌ مفردة، بعضها غير مرتبة: كالعلل المنقولة عن يحيى القطان، وعلي بن المديني، وأحمد، ويحيى وغيرهم، وبعضها مرتبة: ثم منها ما رتب على المسانيد: كعلل الدارقطني، وكذلك مسند علي بن المديني، ومسند يعقوب بن شيبة. . ومنها ما هو مرتب على الأبواب: كعلل ابن أبي حاتم، والعلل لأبي بكر الخلال الحنبلي. .»[(١)].

غير أنَّ الموجود منها قليل، والمطبوع أقل، ويظهر أنَّ فقد هذا النوع من الكتب قديم لعدم الاهتمام به وذلك لصعوبته ومشقته قَالَ الخطيب البغداديُّ ـ بعد ذكر عددٍ من كتب علي بن المديني في العلل وغيره ـ: «قَالَ أبو بكر: وجميع هذه الكتب قد انقرضت ولم نقف على شيء منها إلا على أربعة أو خمسة حسب، ولعمري إنَّ في انقراضها ذهاب علوم جمة وانقطاع فوائد ضخمة وَكَانَ علي بن المديني فيلسوف هذه الصنعة وطبيبها ولسان طائفة الحديث وخطيبها رحمة الله عليه وأكرم مثواه لديه، . . . قَالَ أبو بكر: مثل هذه الكتب الجليلة كَانَ يجب أن يكثر بها النسخ ويتنافس فيها أهل العلم ويكتبوها لأنفسهم ويخلدوها أحرارهم ولا أحسب المانع من ذلك إلا قلة معرفة أهل تلك البلاد لمحل العلم وفضله وزهدهم فيه ورغبتهم عنه وعدم بصيرتهم به والله أعلم»[(٢)].

ولعلي لا أطيل البحث بسردها، فقد ذُكرتْ مجموعةً في عددٍ من

---

(١) شرح عِلَل الترمذي (٢/ ٨٠٥ ـ ٨٠٦).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٣٠٢ ـ ٣٠٤).

الكتب، وحرص عددٌ من الباحثين على إحصاءها[١]، وسأكتفي بذكر أهم الكتب التي أرى أنها أولى من غيرها لصقل طالب الحديث في علم «عِلَل الحَدِيثِ» وهي: التمييز لمسلم بن الحجاج، والعلل الكبير للترمذي، وعلل ابن عمار الشهيد، وعلل أبن أبي حاتم، والتتبع والعلل للدارقطني، وشرح عِلَل الترمذي لابن رَجَب.

ثم ليعلم أنَّ عِلَل الحَدِيثِ مبثوثة في كثير من كتب الجرح والتعديل، والتواريخ، والسنن وغيرها من الكتب، ومن الكتب التي تعد من مظان ذكر عِلَل الأحاديث: التاريخ الكبير، والأوسط للبخاري، سنن الترمذي، السنن الكبرى والصغرى للنسائي، تهذيب الآثار للطبري، الضعفاء الكبير للعقيلي، الكامل لابن عدي، حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني، السنن الكبرى للبيهقي، التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة «قسم البخاري» لأبي علي الجياني، تاريخ دمشق لابن عساكر.

وغيرها من الكتب التي تذكر العلل أثناء التراجم والأبواب.

---

(١) ممن ذكر المؤلفات في العلل: الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٣٠١ ـ ٣٠٢)، وابن رَجَب في شرح عِلَل الترمذي (٢/ ٨٠٥ ـ ٨٠٦)، وابن الملقن في البدر المنير (١/ ٣٤٣ ـ ٣٤٥)، وابن حَجَر في المعجم المفهرس (ص١٥٨ ـ ١٦٠)، وحاجي خليفة في كشف الظنون (٢/ ١٤٤٠)، والكتاني في الرسالة المستطرفة (ص١٤٧ ـ ١٤٨) وممن حرص على إحصاءها: الدكتور: محفوظ الرحمٰن السلفي رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة تحقيقه لكتاب عِلَل الدارقطني (١/ ٤٧ ـ ٥٦)، والأستاذ: إبراهيم بن الصديق في كتاب «علم عِلَل الحَدِيثِ من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام» (١/ ٧٠ ـ ٨٩)، والدكتور: وصي الله عباس في مقدمة تحقيقه لكتاب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل (١/ ٣٩ ـ ٤٤)، وزاد بعض الكتب الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التويجري في مقدمة تحقيقه للقسم الأوَّل من عِلَل ابن أبي حاتم (١/ ٦٤ ـ ٦٥)، والدكتور: عبد الله دمفو في كتابه «مرويات الإمام الزهري المعلة» (١/ ١٠١ ـ ١٠٣)، والدكتور: محمد التركي في مقدمة تحقيقه للقسم الثالث من عِلَل ابن أبي حاتم (١/ ٤٧ ـ ٤٨). وقد توسعتُ في ذكرها في كتابي «جهود المحدثين في بيان علل الحديث».

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الأوَّل

خطوات دراسة الحديث المُعل

سننطلق في بيان هذه الخطوات من نصِّ إمامين من أئمة العلل هما: الإمام أبو يوسف يعقوب بن شيبة السدُوسِي[١]، والإمام أبو الحسن علي بن عُمَر الدّارقُطنيّ ـ رحمة الله عليهما ـ، قَالَ عبدُ الغني بنُ سعيد الأزدي (ت٤٠٩هـ): «ولم يتكلم أحدٌ على عِلَل الأحاديثِ بمثل كلامِ يعقوب، وعلي بنِ المديني، والدّارقُطنيّ»[٢].

كلامُ يعقوب بنِ شيبة:

قَالَ أبو القاسم علي بنُ الحسن ابن عساكر في تاريخه بعد أنْ ساقَ حديثَ: «**تابعوا بين الحج والعمرة**» من طريق أبي يوسف يعقوب بن شيبة السدوسي قَالَ: «قَالَ أبو يوسف: «**تابعوا بين الحج...**»[٣] حديثٌ رواه

---

(١) يعقوبُ مع الإمام البخاريّ من أبرز تلاميذ إمام العلل في زمانه علي بن المديني، قال الذهبيُّ في ترجمته: «صاحب المسند الكبير العديم النظير المُعَلل، الذي تم من مسانيده نحوٌ من ثلاثين مجلداً»، وَقَالَ أيضاً في تذكرة الحفاظ: «صاحب المسند الكبير المعلل، ما صُنف مسندٌ أحسن منه». انظر: السير ١٢/ ٤٧٦، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٧٧.

(٢) ترتيب المدارك (٢/ ٥٧).

(٣) أخرجه: ابن ماجه في سننه كتاب المناسك، باب فضل الحج والعمرة (٢/ ٩٦٤ رقم ٢٨٨٧)، وابن أبى شيبة في المصنف كتاب الحج (٣/ ١٢٢)، وأحمد بن حنبل في مسنده (١/ ٢٥، ٣/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١/ ١١٩ رقم ١١٦)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (١/ ١٧٦ رقم ١٩٨) وغيرهم.

عَاصِم بن عُبَيد الله بن عَاصِم بن عُمَر بن الخطاب وهو مضطرب الحديث، فاختلف عنه فيه فرواه عَنْ عاصم: عبيد الله بن عُمَر، وشريك بن عبد الله، وسفيان بن عيينة؛ فأمَّا: عبيدُ الله بن عُمَر فإنه وَصَله وجوّده فرواه عنه عَنْ عبد الله بن عَامِر بن ربيعة، عَنْ أبيه، عَنْ عُمَر عَنْ النبي ﷺ فلم يذكر فيه عُمَر، رواه مرة أخرى عَنْ عُمَر عَنْ النبي ﷺ، ولا نرى هذا الاضطراب إلا من عَاصِم وقد بين ابنُ عيينة ذلك في حديثه قَالَ علي بن المديني: قَالَ سفيان بن عيينة: كَانَ عَاصِم يقول: عَنْ عبد الله بن عَامِر بن ربيعة عَنْ أبيه عَنْ عُمَر ومرة يقول: عَنْ عبد الله بن عَامِر عَنْ عُمَر ولا يقول: عَنْ أبيه»[1].

كَلامُ الدّارقُطنيّ:

فقد سئل عَنْ حديثِ عَامِر بنِ ربيعة العدوي عَنْ عُمَر عَنْ النبي ﷺ: «**تابعوا بين الحج والعمرة؛ فإنهما ينفيان الفقرَ والذنوبَ**» الحديث، فقالَ: «يرويه عَاصِمُ بنُ عُبَيد الله بن عَاصِم بن عُمَر بن الخطاب ـ ولم يكن بالحافظ ـ رَواهُ عَنْ عبدِ الله بنِ عَامِر بن ربيعة عَنْ أبيه عَنْ عُمَر، وَكَانَ يضطربُ فيه، فتارةً لا يذكر فيه عَامِر بنَ ربيعة فيجعله عَنْ عبد الله بن عَامِر عَنْ عُمَر، وتارةً يذكر فيه، حَدّث به عنه: عُبيد الله بن عُمَر، ومحمد بن عَجلان، وسفيان الثوري، وشريك بن عبد الله، واختلف عنهم؛ رواه ابنُ عُيينة عنه فبانَ الاضطراب في الإسناد من قبل عَاصِم بن عُبَيد الله لا من قِبل من رواه عنه، فأمّا روايةُ عبيد الله بن عُمَر عَنْ عَاصِم فرواهُ زُهير، وابن نمير، وعبدة بن سليمان، وأبو حفص الأبار،

(١) تاريخ دمشق (٢٥/ ٢٥٩).

وأبو بدر، ومحمد بن بشر عَنْ عبيد الله فاتفقوا على قولٍ واحدٍ، وأسندوه عَنْ عبد الله بن عَامِر عَنْ أبيه عَنْ عُمَر، وخالفهم علي بن مسهر، وأبو أسامة، ويحيى بن سعيد الأموي فرووه عَنْ عبيد الله، ولم يذكروا في الإسناد عَامِر بن ربيعة، ورواه ابنُ عجلان عَنْ عَاصِم فَجَوّد إسناده خالدُ بنُ الحارث عنه، وخَالفه بكرُ بنُ صدقة عَنْ ابن عَجلان فلم يذكر في الإسناد عَامِر بن ربيعة، وتابعه الليثُ بنُ سعد على إسناده إلا أنه وقفه، ورواه الثوريُّ عَنْ عَاصِم واختلف عنه؛ فقال حسينُ بنُ حفص: عَنْ سفيان عَنْ عَاصِم عَنْ عبد الله بن عَامِر عَنْ أبيه عَنْ عُمَر، وخَالفه أبو أحمد الزبيريّ فرواه عَنْ الثوري فنقَصَ من إسنادهِ عَامِر بنَ ربيعة، ورواه محمدُ بنُ كثير عَنْ الثوري عَنْ عَاصِم عَنْ عبد الله بن عَامِر عَنْ أبيه عَنْ النبي ﷺ، ولم يذكر فيه عُمَر، ورواهُ شَريكُ بنُ عبد الله عَنْ عَاصِم، واختلف عنه فأسنده يحيى بن طلحة عَنْ شَريك وجوّد إسنادَه، وخَالفه أسباطُ بنُ محمد عَنْ شريك فلم يذكر في الإسناد عامراً، وَقَالَ عثمانُ بنُ أبي شيبة عَنْ شريك عَنْ عَاصِم عَنْ عبد الله بن عَامِر عَنْ أبيه عَنْ النبي ﷺ، ولم يذكر عُمَر، ورواهُ سفيانُ بنُ عيينة عَنْ عَاصِم فجوّد إسنادَه وبين أنّ عاصماً كَانَ يضطرب فيه فمرةً ينقصُ من إسنادهِ رجلاً ومرةً يزيد فيه، ومرةً يقفه على عُمَر، وَقَالَ ابنُ عُيينة: وأكثر ذلك كَانَ يقوله: عَنْ عبد الله بن عَامِر عَنْ أبيه عَنْ عُمَر عَنْ النبي ﷺ..»[1].

بيّن يعقوبُ بنُ شيبة، والدّارقُطنيّ في كلامِهمَا السابق علةَ حديث عُمَر بن الخطاب عَنْ النبي ﷺ «**تابعوا بين الحج والعمرة...**» بياناً شافياً، واشتمل بيانهما لعلة الحديث على عدة خطوات مرتبة:

---

(١) عِلَل الدّارقُطنيّ (٢/ ١٢٧ ـ ١٣١).

الخطوة الأولى: جمعُ طرقِ الحديث، والنظر فيها مجتمعةً:

قَالَ الخطيبُ البغداديّ ـ رحمة الله عليه ـ: «والسبيلُ إلى معرفةِ علةِ الحديث أنْ يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط، كما أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إبراهيم الأشناني بنيسابور قَالَ: سمعتُ أحمد بن محمد بن عبدوس الطرائفي يقول: سمعتُ عثمان بن سعيد الدارمي يقول: سمعتُ نعيم بن حماد يقول: سمعت ابن المبارك يقول: إذا أردتَ أن يصحَ لكَ الحديث فاضرب بعضه ببعض»[(١)]. وَقَالَ علي بنُ المديني ـ رحمة الله عليه ـ: «البابُ إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[(٢)]، وَقَالَ يحيى بنُ معين ـ رحمة الله عليه ـ: «اكتب الحديث خمسين مرة، فإنّ له آفات كثيرة»[(٣)]، وَقَالَ ابنُ حَجَر: «ويحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجمع الطرق»[(٤)] فهذه الخطوة هي الطريق الموصل والمُبيّن لبقية الخطوات.

الخطوة الثانية: تحديد مدار الحديث، والتعريف به وبيان حاله:

بدأ يعقوبُ بذكرِ الراوي الذي تلتقي عنده الأسانيد وهو مدار الحديث وذكر اسمه كاملاً فقال: «**تابعوا بين الحج**» حديثٌ رواه عَاصِم بن عُبَيد الله بنِ عَاصِم بنِ عُمَر بن الخطاب وهو مضطرب الحديث»، ونحوه قول الدّارقُطنيّ: «يرويه عَاصِمُ بنُ عُبَيد الله بن عَاصِم بن عُمَر بن الخطاب ولم يكن بالحافظ».

فالخطوة الثانية تحديد الراوي مدار الحديث والتعريف به من حيثُ

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦).
(٢) المرجع السابق (٢/ ٢١٢). (٣) المرجع السابق.
(٤) نزهة النظر (ص٤٥).

اسمُهُ ونسبُهُ ومولدهُ ووفاتهُ وموطنهُ وأشهر أو أبرز أو أجل شيوخه وأشهر تلاميذه[١]، وكلام يعقوب والدارقطني يفيد بعض ذلك.

وقد عُني المحدثون بمعرفة الرجال من جميع النواحي المتقدمة فمن الناحية الاسمية، عُنُوا بإزالة الإبهام وتعيين أسماء الرواة وآبائهم وكناهم وألقابهم وأنسابهم، وضبطوا ذلك بغاية الدقة، وبينوا ما هو على ظاهره من الأنساب وما ليس على ظاهره، وميزوا كلَّ راوٍ عما سواه تمييزاً دقيقاً[٢]، وكذلك عُنُوا بتواريخ الرواة مولداً ووفاةً وسماعاً[٣]، قَالَ السخاويُّ: «تواريخ الرواة والوفيات... وهو فنٌّ عظيم الوقع من الدين، قديم النفع به للمسلمين، لا يستغنى عنه..»[٤]، والاستفادةُ من تواريخ الرواة لا يقتصر على العلة الخفية بل على الظاهرة أيضاً كالوضع في الحديث.

وللمتقدمين أقوال كثيرة دقيقة دالة على مدى اهتمامهم بهذا الجانب من علوم الحديث، فمن تلك الأقوال: قولُ سفيان الثوري: «لما استعمل الرواةُ الكذب، استعملنا لهم التاريخ»[٥]، وقولُ حفص بن غياث: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين»[٦]، وقولُ حماد بن زيد: «لم نستعن على

---

(١) يستفاد أشهر الشيوخ وأشهر التلاميذ من الاستقراء، أو من نصوص النقاد في ترجمته، أو من اختيار البخاري في التاريخ الكبير، أو ابن أبي حاتم في الجرح، أو الذهبي في الكاشف.

(٢) انظر لمعرفة المصنفات في هذا: بحوث في تاريخ السنة المشرفة (١٨٣ ـ ١٩١)، وموارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٣٩٦ ـ ٤٠٢) وكلاهما للدكتور: أكرم العمري.

(٣) انظر لمعرفة المصنفات في هذا: المرجعين السابقين.

(٤) فتح المغيث (٣/ ٣١٠).

(٥) الكامل (١/ ٨٤)، الكفاية (ص١١٩). (٦) الكفاية (ص١١٩).

الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: سنة كم ولدت؟ فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه»[١].

وهذا التعريف من الأهمية بمكان حيث إنّ أسماء الرجال وأنسابهم وكناهم قد تتشابه مما يوقع الباحث في أوهام كبيرة، قَالَ المعلميُّ ـ رحمة الله عليه ـ: «الأسماء كثيراً ما تشتبه ويقع الغلط والمغالطة فيها... وقد يقول المحدث كلمة في راوٍ فيظنها السامع في آخر، ويحكيها كذلك وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه ويخطئ بعض من بعده فيحملها على آخر، ففي الرواة المغيرة بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام المخزومي، والمغيرة بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن خالد بن حزام الحزامي، والمغيرة بن عبد الرحمٰن بن عوف الأسدي، حكى عباس الدوري عَنْ يحيى بن معين توثيق الأوّل، وتضعيف الثالث، فحكى ابنُ أبي حاتم عَنْ الدوريّ عَنْ ابن معين توثيق الثاني ووَهّمه المزيُّ، ووثق أبو داود الثالث وضعف الأوَّل، فذكرت له حكاية الدوريّ عَنْ ابن معين فقال: غَلِط عباس، وفي الرواة محمد بن ثابت البناني ومحمد بن ثابت العبدي وغيرهما... وفي الرواة عُمَر بن نافع مولى ابن عُمَر، وعمر بن نافع الثقفي..»[٢].

وقد كَثُرتْ أوهام المحققين المعاصرين في تسمية الرواة وأنسابهم، وتجرءوا على كتب السلف، بل قد وَهّموا الأئمة في ذلك!! والله المستعان.

ولا بدَّ هنا مِنْ التنبه إلى:

---

(١) الجامع للخطيب ١/ ١٣١.
(٢) التنكيل (١/ ٦٢ ـ ٦٣).

١ ـ عدم التوسع في التعريف بالمدار إذا كَانَ مشهوراً بحيث تخرج الترجمة عَنْ مقصودها الأصلي وهو التعريف بالراوي المدار لا ترجمته ترجمةً مستوفية، فمثلاً سعيد بن المسيب، وسالم بن عبد الله بن عُمَر، ونافع مولى ابن عُمَر، والزهري، ومالك بن أنس وغيرهم من كبار الأئمة المشهورين بالثقة والعدالة لا حاجة للإطالة في تراجمهم لشهرتهم بل يكتفى بتعريف مختصر، وأمَّا غير المشهور فلا بدَّ من التوسع في ترجمته إذ قد تكون العلة من قبله.

٢ ـ العناية بالرجوع إلى المصادر الأصلية المتقدمة التي عُنيت بهذا الجانب ـ كتاريخي البخاري الكبير، والأوسط، والجرح والتعديل وغيرها ـ قدر الإمكان؛ لأنّ في رجوع الباحث للمصادر الأصلية المتقدمة تعميقاً لعلاقة طالب العلم بها، وفهماً لكلامهم في هذا الشأن، ودُرْبة على طرائقهم في التأليف وغير ذلك من الفوائد.

ويبين في هذه الخطوة أيضاً حال الراوي من حيثُ القوة والضعف، ويراعى الباحثُ في دراسة حال المدار أموراً:

١ ـ هل هو ثقة أم ضعيف أو مختلف فيه؟ فإن كَانَ متفقاً على توثيقه يذكر أنه متفق على توثيقه، ويذكر ما يدل على ذلك من أقوال الأئمة ـ بإيجاز ـ وهذا يجعل القارئ يزداد طمأنينة لهذا الحكم، وكذلك إن كَانَ متفقاً على ضعفه، وإن كَانَ مختلفاً فيه فيراعى البسط والتفصيل في حاله.

٢ ـ هل حديثه عَنْ جميع شيوخه متساوٍ أم فيه تفصيل؛ فقوي عَنْ بعضهم، وضعيف عَنْ البعض الآخر؟

٣ ـ هل حديثُ تلاميذهِ عنه متساوٍ أم فيه تفصيل؛ فبعضهم أقوى من بعض؟

٤ ـ هل حديثه مستقيم طوال عمره أم طرأ عليه تغير واختلاط؟ وهل هذا التغير ضار أم غير ضار؟ وهل حدّث بعد التغير أم لا؟ وهل ظهرت له مناكير بعد التغير أم لا؟، ولا بدَّ من تحديد مبدأ التغير والاختلاط بدقة.

٥ ـ هل حديثه في جميع الأماكن متساوٍ أم فيه تفصيل؟ وسببُ ذلكَ.

٦ ـ هل وُصف بالتدليس؟ وهل ثبت عنه ذلك؟ وما نوعُ تدليسه؟ وهل هو مكثر منه أم مقل؟ وهل تدليسه عام في شيوخه أم خاص ببعض الشيوخ؟ وهل يدلس عَنْ الثقات فقط أم عَنْ الثقات والضعفاء؟ وكيفية تعامل الأئمة مع حديثه المدلس[١].

٧ ـ هل هو ممن يرسل عَنْ شيوخه؟ وهل ثبت عنه ذلك؟ فإن ثبت أنه يرسل ينظر في ثبوت سماعه من شيوخه؟ ويعتنى بكلام الإمام البخاري في تاريخه الكبير والأوسط وتصرفاته في الصحيح[٢].

وللشيخ عبد الرحمٰن المعلمي ـ رحمة الله عليه ـ كلامٌ نفيسٌ في كيفية البحث عَنْ أحوال الرواة في كتب الجرح والتعديل في كتابه القيّم «التنكيل» لعلي أذكره باختصار خشية الإطالة، وإنْ كَانَ جديراً بأن يذكر

(١) يستفاد في هذا الباب من كتاب «منهج المتقدمين في التدليس» تأليف: ناصر الفهد، تقديم الشيخ: عبد الله السعد.

(٢) ولا بدّ من التنبه إلى أنّ البخاري لم يستوعب في تواريخه جميع الرواة فلا يكتفى بالرجوع إليه، بل لا بد من مراجعة عموم كتب التواريخ.

كاملاً بحروفه، قَالَ[١]: «من أحب أن ينظر في كتب الجرح والتعديل للبحث عَنْ حال رجل وقع في سندٍ فعليه أن يراعي أموراً:

الأوَّل: إذا وجد ترجمة بمثل ذاك الاسم فليتثبت حتى يتحقق أن تلك الترجمة هي لذاك الرجل...

الثاني: ليستوثق من صحة النسخة وليراجع غيرها إن تيسر له ليتحقق أنّ ما فيها ثابت عَنْ مؤلف الكتاب.

الثالث: إذا وجد في الترجمة كلمة جرح أو تعديل منسوبة إلى بعض الأئمة فلينظر أثابتةٌ هي عَنْ ذاك الإمام أم لا؟

الرابع: ليستثبت أن تلك الكلمة قيلت في صاحب الترجمة فإنّ الأسماء تتشابه...

الخامس: إذا رأى في الترجمة «وثقه فلان» أو «ضعفه فلان» أو «كذبه فلان» فليبحث عَنْ عبارة فلان فقد لا يكون قَالَ: «هو ثقة» أو «هو ضعيف» أو «هو كذاب»...

السادس: أصحاب الكتب كثيراً ما يتصرفون في عبارات الأئمة بقصد الاختصار أو غيره وربما يخل ذلك بالمعنى..

السابع: قَالَ ابن حَجَر في لسان الميزان (١/١٧): وينبغي أن يتأمل أيضاً أقوال المزكين ومخارجها... فمن ذلك أن الدوري قَالَ عَنْ بن معين أنه سئل عَنْ ابن إسحاق وموسى بن عبيدة الربذي أيهما أحب إليك فقال: ابن إسحاق ثقة، وسئل عَنْ محمد بن إسحاق بمفرده فقال: صدوق وليس بحجة، ومثله أن أبا حاتم قيل له: أيهما أحب إليك

(١) التنكيل (١/ ٦٢ ـ ٧٢).

يونس أو عقيل؟ فقال: عقيل لا بأس به وهو يريد تفضيله على يونس، وسئل عَنْ عقيل وزمعة بن صالح فقال: عقيل ثقة متقن وهذا حكم على اختلاف السؤال وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة أهل الجرح والتعديل ممن وثق رجلاً في وقت وجرحه في وقت آخر...

الثامن: ينبغي أن يبحث عَنْ معرفة الجارح أو المعدل بمن جرحه أو عدله...

التاسع: ليبحث عَنْ رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعيناً على ذلك بتتبع كلامه في الرواة واختلاف الرواية عنه في بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره...

العاشر: إذا جاء في الراوي جرح وتعديل فينبغي البحث عَنْ ذات[1] بين الراوي وجارحه أو معدله من نفرة أو محبة...».

والحق أنّ كلام المعلمي هذا ينبغي أن يقرر على طلاب السنة وعلومها في الدراسات العليا مع شرحٍ وتطبيق، وأرجو أن يتحقق هذا، والله الموفق.

ومما تقدم يتبين:

أ ـ أنّ دراسة حال الراوي ليست بالأمر الهيّن ـ كما يظن البعض ـ بل ربما راجع الباحث عشرات الكتب، ودرس عشرات الأسانيد للبحث عَنْ فائدة معينة، أو التحقق منها، وربما بدأ بدراسة حال الراوي من مولده ونشأته إلى وفاته لاستخلاص حكم دقيق لحاله، وتأمل حال النقاد في هذا الباب:

(١) كذا وقع، ويبدو أنّ في الكلام سقطاً، والله أعلم.

قَالَ أبو زرعة: «نظرتُ في نحو ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر فلا أعلمُ أني رأيتُ حديثاً له لا أصل له وهو ثقة»[١].

وَقَالَ محمدُ بنُ إبراهيم بن أبي شيخ الملطي: «جاء يحيى بنُ معين إلى عفّان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة فقال: أما سمعتها من أحد؟ قَالَ: نعم حدثني سبعة عشر نفساً عَنْ حماد، قَالَ: والله لا حدثتك، فقال: إنما هو درهم، وأنحدرُ إلى البصرة فأسمع من التبوذكيّ قَالَ: شأنك، فانحدر إلى البصرة وجاء إلى التبوذكي فقال له: أما سمعتها من أحد؟ قَالَ: سمعتها على الوجه من سبعة عشر وأنت الثامن عشر، قَالَ: وما تصنع بهذا؟ قَالَ: إنّ حماد بن سلمة كَانَ يخطئ فأردت أن أميّزَ خطأه من خطأ غيره فإذا رأيتُ أصحابه اجتمعوا على شيء علمتُ أنّ الخطأ من حماد نفسه...»[٢].

قَالَ ابن حبان: «ولقد دخلتُ حمص وأكثر همي شأن بقية فتتبعت حديثه وكتبت النسخ على الوجه وتتبعت ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه فرأيته ثقة مأموناً ولكنه كَانَ مدلساً..»[٣].

ب ـ أنَّ من يعتمد على الكتب المتأخرة فقط ـ كما هو الجاري في كثير من الأحيان!! ـ دون الرجوع إلى المصادر الأصلية المتقدمة من تواريخ وسؤالات وعلل وغيرها قد قصّر وربما فاته شيء كثير عَنْ هذا الراوي المعين، والله المستعان.

---

(١) الجرح (٥/ ١٨٩).
(٢) المجروحين (١/ ٣٢).
(٣) المرجع السابق (١/ ٢٠٠).

الخطوة الثالثة: ذكر الرواة عَنْ المدار وبيان اختلافهم عنه:

بعد تحديد المدار، والتعريف به وبيان درجته في الرواية ذكر يعقوب بن شيبة الرواة عَنْ المدار وبين اختلافهم فقال: «فاختلف عنه فيه فرواه عَنْ عاصم: عبيد الله بن عُمَر، وشريك بن عبد الله، وسفيان بن عيينة؛ فأمَّا: عبيدُ الله بن عُمَر فإنه وَصَله وجوّده فرواه عنه عَنْ عبد الله بن عَامِر بن ربيعة، عَنْ أبيه، عَنْ عُمَر عَنْ النبي ﷺ فلم يذكر فيه عُمَر، رواه مرة أخرى عَنْ عُمَر عَنْ النبي ﷺ»، وَقَالَ الدّارقُطنيّ: «حدّث به عنه: عبيد الله بن عُمَر ومحمد بن عجلان وسفيان الثوري وشريك بن عبد الله واختلف عنهم...».

فالخطوة الثالثة ذكر الرواة عَنْ المدار وبيان اختلافهم واتفاقهم عَنْ المدار، قَالَ ابن حَجَر: «فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف»[1] ويراعى هنا أموراً:

١ ـ التأكد من سلامة الإسناد إلى الراوي عَنْ المدار، وأنه ثابت عنه فإن لم يكن ثابتاً فلا يعتمد عليه ولا يذكر إلّا من باب التنبيه عليه.

٢ ـ التأكد من عدم وجود اختلاف على الراوي عَنْ المدار فإن كَانَ هناك اختلاف يُدْرس للتحقق من الرواية الراجحة.

٣ ـ دراسة حال الراوي وبيان درجته من حيثُ الرواية ولا يتوسع في ترجمته بل يذكر ما يفي بالغرض، ويتنبه إلى أنّ العلة ربما تكون من المدار، وربما تكون من الرواة عنه ويتضح هذا بنهاية الخطوة الرابعة والتي فيها الموازنة بين الراويات وتمحيصها فإن كانت العلة من الراوي

(١) النكت (٢/ ٧١١).

عن المدار فيراعى في بيان حاله ما تقدم في الخطوة الثانية.

٤ ـ ترتيب الروايات عَنْ المدار حسب الاتفاق والاختلاف؛ فيُقال مثلاً: اختلف عَنْ الزهري على خمسة أوجه:

الأوّل: رواه فلان، وفلان ـ في الراجح عنه ـ عَنْ الزهري... يذكر الوجه.

الثاني: رواه فلان، وفلان ـ في الراجح عنه ـ عَنْ الزهري... يذكر الوجه، وهكذا.

الخطوة الرابعة: الموازنة بين الروايات وبيان الراجح وأسباب الترجيح:

بعد الخطوات السابقة بين يعقوب بن شيبة، والدّارقُطنيّ أنّ سبب الاضطراب في الحديث من عَاصِم بن عُبَيد الله نفسه لا من الرواة عنه، وذكَرَا ما يدلُ على ذلك فقالَ يعقوبُ: «ولا نرى هذا الاضطراب إلا من عَاصِم وقد بين ابنُ عيينة ذلك في حديثه قَالَ علي بن المديني: قَالَ سفيان بن عيينة: كَانَ عَاصِم يقول: عَنْ عبد الله بن عَامِر بن ربيعة عَنْ أبيه عَنْ عُمَر ومرة يقول: عَنْ عبد الله بن عَامِر عَنْ عُمَر ولا يقول: عَنْ أبيه»، وَقَالَ الدّارقُطنيّ: «ورواه سفيانُ بنُ عيينة عَنْ عَاصِم فجود إسناده وبين أن عاصماً كَانَ يضطرب فيه فمرة ينقص من إسناده رجلاً ومرة يزيد ومرة يقفه على عُمَر...».

إذن الخطوة الرابعة الموازنة بين الروايات وبيان الراجح وأسباب الترجيح وهذه من أهم خطوات الدراسة وبها يتميز الناقد البصير من غيره، ومن خلالها يتبين دقة نظر الباحث، وعمق معرفته بالعلل، ومنها

يعرف فضل علم الأئمة المتقدمين وبراعتهم ودقتهم، ويتنبه الباحث ـ في هذه الخطوة ـ إلى أمور:

الأمر الأوَّل:

أن لا يحاكم الباحثُ الأئمةَ والنقادَ المتقدمين على ضوء معلوماته ومعارفه التي استمدها من بعض الكتب المتأخرة والتي قد تخالف بعض مصطلحات الأئمة المتقدمين وعباراتهم، فيعمد إلى تغليط الأئمة في مصطلحاتهم فيفوّت على نفسِهِ علماً كثيراً، من ذلك مثلاً لفظة (مرسل) معناها عند المتأخرين: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ، لكنَّ الأئمة المتقدمين يوسعون معناها بحيثُ تشمل الانقطاع؛ من ذلك مثلاً قول ابن أبي حاتم ـ رحمة الله عليه ـ في كتاب العلل: «سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيث رَوَاهُ الفِرْيابِيُّ، عَنْ عُمَر بنِ رَاشِد، عَنْ يَحْيَى بنِ إِسْحَاقَ بنِ عَبْد الله بنِ أَبِي طَلْحة، عَنْ الْبَرَاء، عَنْ النَّبِيّ ﷺ قَالَ: «**الْرِّبَا اثنان وسَبْعُون بَابَاً، أدناها مِثْلُ إتيانِ الرَّجُلِ أُمَّهُ**»، قَالَ أَبِي: هو مرسل، لم يدرك يَحْيَى بنُ إِسْحَاق الْبَرَاء، ولا أدرك والدُهُ الْبَرَاء»[1].

ومن ذلك أيضاً لفظة (حسن) قَالَ ابنُ حَجَر ـ تعليقاً على قول العراقيّ: وقد وُجد التعبير بالحسن في كلام الشيوخ الطبقة التي قبل الترمذي كالشافعي ـ: «أقول: قد وُجد التعبير بالحسنِ في كلامِ مَنْ هو أقدم من الشافعي، قَالَ إبراهيمُ النخعيّ: كانوا إذا اجتمعوا كرهوا أنْ يخرجَ الرجلُ حسانَ حديثه، وقيل لشعبة: كيفَ تركتَ أحاديثَ العرزميّ وهي حسانٌ؟ قَالَ: مِنْ حسنها فررت.

(١) العلل (١/ ٣٨١ رقم ١١٣٦)، وانظر أيضاً: المسألة رقم (١١٨٤).

ووُجد «هذا من أحسن الأحاديث إسناداً» في كلام علي بن المديني وأبي زرعة الرازي وأبي حاتم ويعقوب بن شيبة وجماعة، لكن منهم من يريد بإطلاق ذلك المعنى الاصطلاحي، ومنهم من لا يريده، فأما ما وجد في ذلك في عبارة الشافعي ومن قبله بل وفي عبارة أحمد بن حنبل فلم يتبين لي منهم إرادة المعنى الاصطلاحي، بل ظاهر عبارتهم خلاف ذلك»[(١)].

ومن ذلك أيضاً لفظة (منكر) قَالَ ابنُ حَجَر: «وهذا مما ينبغي التيقظ له، فقد أطلق الإمامُ أحمدُ والنسائيّ وغيرُ واحد من النّقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم

---

(١) النكت على كتاب ابنِ الصّلاح (١/ ٤٢٤).
وللأخ الدكتور: خالد الدريس دراسةٌ معمقةٌ حول مصطلح الحسن بنوعيه في رسالته العلمية ـ دكتوراه ـ «آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره» قال في خاتمتها:
«١ ـ استعمل المحدثون مسمى (الحسن) لأغراض متعددة، وتنوعت معانيه التفصيلية عندهم ولكن كل تحسيناتهم لا تخرج عن أحد أمرين:
أ ـ تحسين احتجاجي: وهو استحسان الحديث لقوته ويدخل في ذلك الصحيح والحسن لذاته وحديث الراوي المختلف فيه، والحديث الذي فيه ضعف محتمل، والحديث الضعيف المعتضد بمثله.
ب ـ تحسين إعجابي: وهو استحسان الحديث لميزة فيه، ويدخل في ذلك: الحديث الغريب والحديث المتضمن فائدة في الإسناد أو المتن، والإسناد العالي، وحسن المتن.
٢ ـ استعمل المحدثون الحسن في بواكير ظهوره كثيراً بمعنى الحسن الإعجابي، وَكَانَ هذا الاستعمال أسبق في الظهور من الحسن الاحتجاجي.
٣ ـ استعمل الحسن وأطلق على الحديث الصحيح عند الشافعي وابن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبة وغيرهم.
٤ ـ ظهر لي من دراستي لمصطلح الحسن عند الأئمة النقاد قبل الترمذي تنوع استعمالاتهم له، ويظهر لي من حيث العموم أنهم استعملوه بغرض عام ولم يكن لديهم تعريف محدد دقيق له، ويظهر لي أنهم كانوا يعنون به القبول العام، فهو أشبه ما يكون بمصطلح صالح عند أبي داود، إذ صرح أنه ينطوي تحته الصحيح وما يشبهه وما يقاربه وما ليس فيه ضعف شديد» انظر (٣/ ١٣٠٨)، وقد توسع في بيان هذا بشواهده في (١/ ٤٩٥).

لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده»[١].

وَقَالَ ابنُ رَجَب: «ولم أقف لأحد من المتقدمين على حدّ المنكر من الحديثِ وتعريفهِ، إلّا على ما ذكره أبو بكر البرديجيّ الحافظ، وَكَانَ مِنْ أعيان الحفاظ المبرزين في العلل: أنَّ المنكرَ هو الذي يحدث به الرجلُ عن الصحابة، أو عن التابعين عن الصحابة، لا يعرف ذلك الحديث ـ وهو متن الحديث ـ إلا من طريق الذي رواه فيكون منكراً»[٢].

ومن ذلك أيضاً لفظة (مجهول) قَالَ ابنُ رَجَب: «وَقَالَ يعقوبُ بنُ شيبة: قلتُ ليحيى بنِ معين: متى يكون الرجل معروفاً؟ إذا رَوَى عنه كم؟ قَالَ: إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي، وهؤلاء أهل العلم فهو غير مجهول. قلتُ: فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب وأبي إسحاق؟ قَالَ: هؤلاء يروون عن مجهولين»، انتهى.

وهذا تفصيلٌ حَسَن، وهو يخالفُ إطلاق محمد بن يحيى الذهلي الذي تبعه عليه المتأخرون أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعداً عنه.

وابنُ المديني يشترط أكثر من ذلك، فإنه يقولُ فيمن يروي عنه ابن أبي كثير وزيد بن أسلم معاً: أنه مجهول، ويقول فيمن يروي عنه شعبة وحده: إنه مجهول، وَقَالَ فيمن يروي عنه ابن المبارك ووكيع وعاصم: هو معروف. وَقَالَ فيمن روى عنه عبد الحميد بن جعفر وابن لهيعة: ليس بالمشهور. وَقَالَ فيمن يروي عنه المقبري وزيد بن أسلم: معروف. وَقَالَ

---

(١) النّكت على كتاب ابنِ الصّلاح (٢/ ٦٧٤)، وفي كلام الحافظ مناقشات ليس هذا موضع ذكرها.

(٢) شرح عِلَل الترمذي (٢/ ٦٥٣).

في يُسيع الحضرمي: معروف. وَقَالَ مرة أخرى: مجهول روى عنه ذَرٌّ وحده. وَقَالَ فيمن روى عنه مالك وابن عيينة: معروف.

وقد قسم المجهولين من شيوخ أبي إسحاق إلى طبقات متعددة، والظاهر أنه ينظر إلى اشتهار الرجل بين العلماء، وكثرة حديثه ونحو ذلك، لا ينظر إلى مجرد رواية الجماعة عنه. وَقَالَ في داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص: ليس بالمشهور، مع أنه روى عنه جماعة.

وكذا قَالَ أبو حاتم الرازي في إسحاق بن أسيد الخراساني: ليس بالمشهور، مع أنه روى عنه جماعة من المصريين لكنه لم يشتهر حديثه بين العلماء، وكذا قَالَ أحمد في حصين بن عبد الرحمٰن الحارثي: ليس يعرف ما روى عنه غير حجاج بن أرطأة وإسماعيل بن أبي خالد روى عنه حديثاً واحداً. وَقَالَ في عبد الرحمٰن بن وعلة: إنه مجهول، مع أنه روى عنه جماعة، لكن مراده أنه لم يشتهر حديثه ولم ينتشر بين العلماء، وقد صحح حديث بعض من روى عنه واحد ولم يجعله مجهولاً، قَالَ في خالد بن سمير: لا أعلم عنه أحد سوى الأسود بن شيبان ولكنه حسن الحديث. وَقَالَ مرة أخرى: حديثه عندي صحيح.

وظاهر هذا أنه لا عبرة بتعدد الرواة، إنما العبرة بالشهرة ورواية الحفاظ الثقات»[1].

الأمر الثاني:

إتباعُ الأئمةِ المتقدمين في تعليلهم للأخبار، وعدم التسرع في الرد عليهم، وهذا من باب الإتباع المحمود لا التقليد المذموم، قَالَ

(١) شرح عِلَل الترمذي (١/ ٣٧٧ ـ ٣٨٠).

ابنُ رَجَب: «قاعدةٌ مهمةٌ: حذّاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال، وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أنَّ هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عَنْ سائر أهل العلم»[(١)]، وما قاله ابنُ رَجَب يتعذر في مثل هذه الأزمنة مما يجعل الأمر كما قَالَ ابنُ حَجَر: «قد تقصرُ عبارة المعلل منهم فلا يفصحُ بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى كما في نقد الصيرفي سواء، فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه، وهذا الشافعيّ مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه فيقول: «وفيه حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث»، وهذا حيث لا يوجد مخالف منهم لذلك المعلل، وحيثُ يصرح بإثبات العلة، فأمَّا إن وجد غيره صححه فينبغي حينئذ توجه النظر إلى الترجيح بين كلاميهما، وكذلك إذا أشار إلى المعلل إشارةً ولم يتبين منه ترجيح لإحدى الروايتين، فإنْ ذلك يحتاج إلى الترجيح، والله أعلم»[(٢)]، وَقَالَ أيضاً: «وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين وشدة فحصهم وقوة بحثهم وصحة نظرهم وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه، وكل من حكم بصحة الحديث مع ذلك إنما مشى فيه على ظاهر الإسناد»[(٣)].

---

(١) شرح عِلَل الترمذي (٢/ ٧٥٧ ـ ٧٥٨).
(٢) النكت على كتاب ابن الصّلاح (٢/ ٧١١).
(٣) النكت (٢/ ٧٢٦).

وتأمل قصة السائل مع أبي حاتم المتقدم ذكرها[١].

وتأمل أيضاً هذه القصة التي ذكرها أبو يعلى الخليليُّ قَالَ: أخبرنا علي بنُ عُمَر الفقيه قَالَ: حدّثنا أبو محمد عبد الرحمٰن بنُ أبي حاتم قَالَ: سمعتُ أبي يقول: دخلتُ قَزوين سنةَ ثلاث عشرة ومائتين مع خالي محمد بن يزيد، وداود العقيلي قاضيها، فدخلنا عليه فدفع إلينا مَشْرَساً[٢] فيه مسند أبي بكر فأولُ حديثٍ رأيتُه فيه: حدثنا شعبةُ عَنْ أبي التَيّاح عَنْ المغيرة بن سُبَيْع عَنْ أبي بكر الصديق قَالَ: قَالَ النبيّ ﷺ: «**يخرج الدجالُ من أرضٍ يقال لها: خراسان يتبعه أقوامٌ كأنّ وجوههم المجانُّ المُطرَقَةُ**»[٣]، فقلتُ: ليس هذا من حديث شعبة عَنْ أبي التَيّاح!، وإنما هو من حديثِ سعيد بن أبي عَرُوبة وعبد الله بن شَوْذَب عَنْ أبي التَيّاح، فقلتُ لخالي: لا أكتبُ عنه إلّا أن يرجع عَنْ هذا، فقال خالي: أستحي أن أقول، فخرجتُ ولم أسمعْ منه شيئاً»[٤].

وذكرها ابنُ أبي حاتم في الجرح والتعديل[٥] باختصار فقال: «سمعتُ أبي يقول: داود بن إبراهيم هذا متروك الحديث كَانَ يكذب،

---

(١) (ص١٠).

(٢) هو الجلد المدبوغ. القاموس (٢/ ٦٩٦).

(٣) أخرجه: الترمذي في سننه، كتاب الفتن، باب ما جاء من أين يخرج الدجال؟ (٤/ ٤٤١ رقم ٢٢٣٧)، وابن ماجه في سننه كتاب الفتن، باب فتنة الدجال وخروج عيسى بن مريم وخروج يأجوج ومأجوج (٢/ ١٣٥٣ ـ ١٣٥٤ رقم ٤٠٧٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ٤٩٤)، وأحمد بن حنبل في مسنده (١/ ١٩٠ رقم ١٢) وغيرهم وَقَالَ الترمذي: «حسن غريب»، وإسناده قويّ لا ينزل عَنْ درجة الحسن، وقد كتبتُ في تقويته جزءاً.

(٤) الإرشاد (٢/ ٦٩٦ ـ ٦٩٧)، وذكرها القزويني في التدوين في أخبار قزوين (٣/ ٢)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٢) وإسنادها صحيح.

(٥) (٣/ ٤٠٧ رقم ١٨٦٦).

قدمتُ قزوين مع خالي فحمل إلي خالي مسنده فنظرتُ في أول مسند أبي بكر رضي الله عنه فإذا حديث كذب عَنْ شعبة فتركته وجهد بي خالي أن أكتب منه شيئاً فلم تطاوعني نفسي ورددتُ الكتب عليه».

هذه القصة التي وقعت لأبي حاتم وعمره ثمانية عشر تبيّن مدى ما وَصَل إليه القوم من سعة حفظ، وسرعة استحضار، ودقة نقد، وقوة في الحق، فالحديثُ ورجالهُ وطرقهُ تجري مع أنفاسهم كما يجري الهواء، وعندما يسمعون الخطأ والوهم لا يقاومون الدافع الشرعي المتأصل في نفوسهم في رد وتصحيح هذا الوهم والخطأ مهما كانت منزلة الواهم والمخطئ، فلا محاباة في الذّب والدّفاع عَنْ سنة المصطفى ﷺ لا لقريبٍ ولا لشريفٍ، وهذا في الحقيقة من حفظ الله لهذا الدين.

وقصصُ أئمةِ الحديثِ وأخبارهُم في هذا البابِ كثيرةٌ جداً[(١)]، فعلى طالب العلم أنْ يعرفَ للقومِ منزلتهم، وقدم صدقهم فيتأنّى كثيراً عندما يهم بمخالفتهم أو تعقبهم خاصةً في جوانب الحديث الدقيقة كالعلل.

قَالَ ابنُ رَجَب ـ بعد ذكره حديث أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة قالت: كَانَ النبي ﷺ ينام وهو جنب ولا يمس ماء[(٢)] ـ: «وهذا

(١) انظر: الجرح (٢/ ٧١)، المجروحين (١/ ٥٤، ٣٢، ٢٩)، الكامل (١/ ١٠٩)، الكفاية في علم الرواية (١٤٦، ٥٦٧)، الجامع للخطيب (٢/ ٣٩)، تهذيب الكمال (١٧/ ٤٣٩).

(٢) أخرجه: أبو داود في سننه كتاب الطهارة، باب في الجنب يؤخر الغسل (١/ ٥٨ رقم ٢٢٨)، والترمذي في جامعه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الجنب ينام قبل أن يغتسل (١/ ٢٠٢ رقم ١١٨)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، باب في الجنب ينام كهيئته لا يمس ماء (١/ ١٩٢ رقم ٥٨١)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب عشرة النساء، باب ما عليه إذا أراد أن ينام وذكر اختلاف الناقلين لخبر عائشة في ذلك (٥/ ٣٣٢ رقم ٩٠٥٢)، وأحمد بن حنبل في المسند (٦/ ٤٣، ١٠٦، ١٠٩، ١٤٦، ١٧١)، وغيرهم.

الحديث مما اتفق أئمة الحديث من السلف على إنكاره على أبي إسحاق منهم: إسماعيل بن أبي خالد، وشعبة، ويزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومسلم بن الحجاج، وأبو بكر بن الأثرم، والجوزجاني، والترمذي، والدارقطني، . . . وَقَالَ أحمد بن صالح المصري الحافظ: لا يحل أن يروى هذا الحديث ـ يعني أنه خطأ مقطوع به فلا تحل روايته من دون بيان علته، وأمّا الفقهاء المتأخرون: فكثيرٌ منهم نظر إلى ثقةِ رجالهِ فظنَّ صحته، وهؤلاء يظنون أنَّ كلَّ حديثٍ رواه ثقة فهو صحيحٌ ولا يتفطنون لدقائق علم عِلَل الحَدِيثِ»[١].

الأمر الثالث:

أهمية معرفة قرائن الترجيح التي طبقها الأئمة للموازنة بين الروايات المعلة، قَالَ ابن رَجَب: «معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إمّا في الإسناد، وإمّا في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق عِلَل الحَدِيثِ»[٢].

وَقَالَ ابن حَجَر: «والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن»[٣].

وَقَالَ ابنُ عبد الهادي عَنْ قبول زيادة الثقة: «فيه خلاف مشهور فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مطلقاً، ومنهم من لا يقبلها، والصحيحُ التفصيلُ وهو أنها تقبل في موضع دون موضع، فتقبل إذا كَانَ الراوي

(١) فتح الباري لابن رَجَب (١/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣).
(٢) شرح عِلَل الترمذي (٢/ ٤٦٧ ـ ٤٦٨).
(٣) النكت (٢/ ٦٨٧).

الذي رواها ثقة حافظاً ثبتاً والذي لم يذكرها مثله أو دونه في الثقة كما قبل الناس زيادة مالك بن أنس قوله: «من المسلمين» في صدقة الفطر، واحتج بها أكثر العلماء، وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصها ومن حكم في ذلك حكماً عاماً فقد غلط بل كل زيادة لها حكم يخصها ففي موضع يجزم بصحتها.. وفي موضع يغلب على الظن صحتها.. وفي موضع يجزم بخطأ الزيادة.. وفي موضع يغلب على الظن خطأها.. وفي موضع يتوقف في الزيادة»[(١)].

وَقَالَ العلائيُّ: «وأمَّا أئمةُ الحديثِ فالمتقدمون منهم كيحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمٰن بن مهدي، ومن بعدهما كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وهذه الطبقة، وكذلك من بعدهم كالبخاريّ، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين، ومسلم، والنسائي، والترمذي، وأمثالهم، ثم الدارقطني والخليلي كلُّ هؤلاء يقتضي تصرفهم في الزيادة قبولاً وردّاً الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند الواحد منهم في كل حديث، ولا يحكمون في المسألة بحُكْمٍ كُليّ يعم جميعَ الأحاديث، وهذا هو الحق الصواب كما سنبينه إن شاء اللهُ تعالى..»[(٢)].

قرائنُ الترجيحِ والجمع والتعليل عند حفاظ الحديث ونقاده:

والأئمةُ يصرحون ـ أحياناً ـ بهذه القرائن والطرق، وأحياناً تفهم وتستنبط من صنيعهم، فمن تلك الطرق والقرائن:

١ ـ الترجيح بالحفظ والإتقان والضبط، ونصوصُ الحفاظ الدالة على هذه القرينة كثيرة؛ من ذلك قول ابن أبي حاتم: «سألت أبي

(١) نقله الزيلعي في نصب الراية (١/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧).
(٢) نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد (ص٢٠٩).

وأبا زرعة عن حديث رواه سفيان وإسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي ليلى سنان قَالَ: قَالَ سلمان: لا نؤمكم ولا ننكح نساءكم، قَالَ أبو محمد: ورواه شعبة عن أبي إسحاق عن أوس بن ضمعج عن سلمان قلت: أيهما الصحيح؟ قالا: سفيان أحفظ من شعبة، وحديث الثوري أصح»[(١)]، وقد عقد الترمذي في آخر جامعه فصلاً ذكر فيه تفاضل أهل العلم في الحفظ والإتقان والضبط، فيراجع مع شرح ابن رَجَب[(٢)].

٢ ـ الترجيح بالعدد والكثرة، قَالَ الشافعي: «العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد»[(٣)]، وَقَالَ النسائيّ: «قَالَ ابنُ المبارك: الحفاظ عن ابن شهاب ثلاثة: مالك ومعمر وابن عيينة فإذا اجتمع اثنان على قول أخذنا به وتركنا قول الآخر، قَالَ أبو عبد الرحمٰن: وذكر ابنُ المبارك هذا الكلام عند أهل الحديث»[(٤)] وَقَالَ الدارقطني: «روى مالك في الموطأ عن الزهريّ، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة: «كَانَ النبي ﷺ إذا اعتكف يدني إليّ رأسه فأرجله»، خالفه عقيل بن خالد، ويونس بن يزيد، والليث بن سعد فرووه عن الزهري، عن عروة وعمرة، عن عائشة، وقيل ذلك عن الأوزاعي، وتابعهم: ابن جريج، والزبيدي، والأوزاعي، ومعمر، وزياد بن سعد، وابن أخي الزهري، وعبد الرحمٰن بن نمر، ومحمد بن أبي حفصة، وسفيان بن حسين، وعبد الله بن بديل، وغيرهم، فرووه عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، لم يذكروا فيه عمرة، ويشبه أن يكون القول قولهم لكثرة عددهم واتفاقهم على خلاف

(١) العلل (١/ ٤٠٦ رقم ١٢١٥).
(٢) شرح عِلَل الترمذي (١/ ١٥٣).
(٣) شرح عِلَل الترمذي (١/ ٤٢٥).
(٤) السنن الكبرى (١/ ٦٣٢)، وانظر: عِلَل الترمذي الكبير (ص١٤٤).

مالك»[١]، قَالَ العلائيُّ ـ في ذكر فوائد حديث ذي اليدين ـ: «ويؤخذ من هذا الحديث أيضاً: أن الجماعة إذا اختلفوا في إسناد حديث، كَانَ القول فيهم للأكثر عدداً أو للأحفظ والأتقن، لأنَّ ذي اليدين لما انفرد رجع النبي ﷺ على بقية القوم وفيهم مثل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما حتى وافقوا ذا اليدين رضي الله عنه، ويترجح هذا أيضاً من جهة المعنى بأن مدار قبول خبر الواحد على غلبة الظن، وعند الاختلاف فيما هو مقتض لصحة الحديث أو لتعليله يرجع إلى قول الأكثر عدداً لبعدهم عن الغلط والسهو، وذلك عند التساوي في الحفظ والإتقان، فإن تفارقوا واستوى العدد فإلى قول الأحفظ والأكثر إتقاناً وهذه قاعدة متفق على العمل بها عند أهل الحديث»[٢]، ويلاحظ أنّ عدداً من النقاد يعبرون عن هذه القرينة «بالناس» منهم البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم، انظر: عِلَل الترمذي الكبير (ص٢٦٠)، عِلَل ابن أبي حاتم (١/ ١٩، ١٦٤، ٢٠١، ٢٤٥)، وغيرها.

٣ ـ سلوك الراوي للجادة والطريق المشهور، قَالَ أحمد بن حنبل: «أهل المدينة إذا كَانَ حديث غلط يقولون: ابن المنكدر عن جابر، وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس يحيلون عليهما»[٣]، من ذلك قول أبي حاتم: «بسر قد سمع من واثلة، وكثيراً ما يحدث بسر عن أبي إدريس فغلط ابن المبارك، وظن أنّ هذا مما روى عن أبي إدريس عن واثلة»[٤]، وَقَالَ ابنُ عدي: «والمقدّمي مع ضعفه أخطأ على حماد بن زيد فقال:

(١) الأحاديث التي خولف فيها مالك (٤٣ ـ ٤٤).
(٢) نظم الفرائد (٢٠١).
(٣) الكامل (٢/ ١٠٠، ٤/ ٣٠٨).
(٤) العلل (١/ ٣٤٩ رقم ١٠٢٩)

عن ثابت عن أنس، وَكَانَ هذا الطريق أسهل عليه، وإنما هو ثابت عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة»[١].

٤ ـ الترجيح بالنظر إلى أصحاب الراوي المقدمين فيه، وهذه من أشهر القرائن المستعملة في كتب العلل، ومن التطبيقات في ذلك قول ابن أبي حاتم: «سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه جعفر عن ثابت عن عمر بن أبي سلمة عن أم سلمة أن النبي ﷺ تزوجها. . . الحديث، فقال أبي وأبو زرعة: رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن النبي ﷺ[٢]، وهذا أصح الحديثين زاد فيه رجلاً، قَالَ أبي: أضبط الناس لحديث ثابت وعلي بن زيد حماد بن سلمة بين خطأ الناس»[٣]، وَقَالَ ابن عمّار الشهيد: «وقوله: «وإذا قرأ فأنصتوا» هو عندنا وَهم من التيمي، ليس بمحفوظ لم يذكره الحفاظ من أصحاب قتادة مثل سعيد ومعمر وأبي عوانة والناس»[٤]، وقد عني أئمة العلل بتقسيم الرواة عن الأئمة المشهورين وجعلهم طبقات وبينوا من يقدم منهم عند الاختلاف، وأقوالهم مبثوثة في كتب العلل، وكتب الجرح والتعديل[٥]،

---

(١) الكامل (١/ ٢٠١)، وانظر: الكامل (١/ ٤٢١، ٣/ ٤١٨، ٤/ ٧٨، ٦/ ٢٢٩، ٢٨٦).

(٢) كذا وقع ويبدو أنّ هناك سقطاً وقد تكررت هذه المسألة برقم (١٢٠٩) وفيها «ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أم سلمة عن النبي ﷺ» وهو الصواب، وقد راجعت الروايات عن حماد فرأيتها متفقة على ذكر أم سلمة.

(٣) العلل (١/ ٤٠٥ رقم ١٢١١).

(٤) عِلَل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم (ص٧٣، ٧٧)، وانظر: سنن الدارقطني (١/ ٣٣١)، والتتبع للدارقطني (٢١١)، وسنن البيهقي (٢/ ١٥٦).

(٥) من ذلك: عِلَل ابن أبي حاتم (١/ ٢٢٨)، تاريخ الدارمي عن ابن معين (٤١ ـ ٦٥)، من كلام أبي زكرياء في الرجال (١٠٢، ١٢٠)، سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني (٤١ ـ ٥٧)، المنتخب من العلل للخلال لابن قدامة (٣٢٠ ـ ٣٢٦) وغيرها.

وأحسنُ من ذكر نصوصهم مجتمعة ابنُ رَجَب في شرح عِلَل الترمذي[١].

٥ ـ الترجيح باعتبار البلدان واتفاقها، من ذلك قول أبي حاتم: «وأهلُ الشام أضبطُ لحديثهم من الغرباء»[٢]، وَقَالَ حمادُ بن زيد: «كَانَ الرجل يقدم علينا من البلاد ويذكر الرجل ويحدث عنه ويحسن الثناء عليه فإذا سألنا أهل بلاده وجدناه على غير ما يقول قَالَ: وَكَانَ يقول: بَلديّ الرجل أعرفُ بالرجل»[٣].

٦ ـ الترجيح بالزيادة، من ذلك قول أبي حاتم لمّا سأله ابنه: «لِمَ حَكَمْتَ بروايةِ ابنِ لهيعةَ، وقد عرفتَ ابنَ لهيعة وكثرةَ أوهامه؟ فقال: لأنّ في رواية ابن لهيعة زيادةَ رجلٍ، ولو كَانَ نقصان رجل كَانَ أسهل على ابن لهيعة حفظه»[٤].

٧ ـ عدمُ وجودِ الحديث في كتب الراوي الذي رُوي الحديث عنه، من ذلك قول أبي حاتم: «سألتُ أحمدَ بن حنبل عن حديث سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ قَالَ: «**لا نكاح إلا بولي**»، وذكرتُ له حكاية ابن علية، فقال: كتب ابن جريج[٥] مدونة فيها

---

(١) شرح عِلَل الترمذي (٢/ ٤٧٢ ـ ٥٥١).
(٢) العلل (١/ ٣٦٩ رقم ١٠٩٢).
(٣) الكفاية (١٠٦).
(٤) العلل (١/ ١٧١ رقم ٤٨٨) وانظر أيضاً: العلل المسائل رقم (١١٢٨).
(٥) ذكرُ ابنِ جُريج هنا متعلق بحكاية ابن علية المشار إليها، والنص أخرجه الحاكمُ في المستدرك (٢/ ١٦٩) ـ ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ١٠٥) ـ قال: «أخبرنا الحسين بن الحسن بن أيوب حدثنا أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي قال: سمعتُ أحمدَ بنَ حنبل يقولُ وذكر عنده أنّ ابنَ علية يذكر حديث ابن جريج في «**لا نكاح إلا بولي**» قال ابن جريج: فلقيتُ الزهريَّ فسألته عنه فلم يعرفه، وأثنى على سليمان بن موسى قال أحمد بن حنبل: إنَّ ابن جريج له كتب مدونة وليس هذا في كتبه يعني حكاية ابن علية عن ابن جريج».

أحاديثه من حدث عنهم: ثم لقيتُ عطاء، ثم لقيت فلاناً، فلو كَانَ محفوظاً عنه لكان هذا في كتبه ومراجعاته»[(١)]، وسئل أحمد عن حديث «**الأئمة من قريش**» فقال: «ليس هذا في كتب إبراهيم، لا ينبغي أن يكون له أصل»[(٢)].

٨ ـ شهرةُ الحديثِ وانتشاره من طريق يدل على غلط من رواه من طريق آخر، من ذلك قول أبي حاتم: «لأَنَّ النَّاسَ أَقْبَلُوا قِبَلَ نَافِع فِيما حَكَى عَنْ ابْنِ عُمَر فِي ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، فِي الرُّخْصَةِ، فَلُو كَانَ عَنْدَ زَيْدِ بنِ أسلم عَنْ ابْنِ عُمَرَ لكانوا لا يُولَعُون بِنَافِع»[(٣)].

٩ ـ وجود قصة في الخبر تدل على صحة الطريق، من ذلك قول ابن أبي حاتم: «سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ أشعث بْنُ عَبْدِ الْمَلِك، عَنْ الحَسَنِ، عَنْ سَعْدِ بنِ هِشَام، عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ التبتل»، ورَوَاهُ مُعَاذُ بنُ هِشَام، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ: «أَنَّ النَّبِيّ ﷺ نَهَى عَنْ التبتل»، قُلْتُ: أَيُّهُمَا أَصَح؟ قَالَ أَبِي: قَتَادَةُ أَحْفَظُ مِنْ أَشْعَت، وَأَحْسَبُ الْحَدِيثين صَحِيحَين لأَنَّ لِسَعْدِ بنِ هِشَام قِصّةً فِي سُؤَالِهِ عَائِشَةَ عَنْ تَرْكِ النِّكَاحِ؛ يعَنْي: التبتل»[(٤)].

١٠ ـ التفرد ـ سواء مع المخالفة أو مع عدمها ـ خاصةً عن الأئمة المشهورين، من ذلك قول ابن أبي حاتم: «سمعتُ أبي وذكر حديثاً رواه قُران بن تمام عن أيمن بن نابل عن قدامة العامري فقال: رأيت النبي ﷺ

---

(١) العلل (١/٤٠٨ رقم ١٢٢٤)، وانظر أيضاً: العلل المسائل رقم (٦٠، ٣٧٨، ٤٨٧).
(٢) شرح عِلَل الترمذي (٢/٥٩٦).
(٣) العلل (١/٤٠٩ رقم ١٢٢٥)، وانظر أيضاً: المسائل رقم (٢٢٣، ١١٢٣).
(٤) العلل (١/٤٠٢ رقم ١٢٠٣).

يطوف بالبيت يستلم الحَجَر بمحجنه، سمعتُ أبي يقولُ: لم يرو هذا الحديث عن أيمن إلا قُران ولا أراه محفوظاً، أين كَانَ أصحاب أيمن بن نابل عن هذا الحديث؟»[١]، قَالَ ابنُ رَجَب: «أمَّا أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث ـ إذا تفرد به واحد، وإن لم يرو الثقات خلافه ـ: إنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»[٢].

١١ ـ تحديثُ الراوي في مكان ليس معه كتبه، من ذلك قول أبي حاتم: «أَيُّوبُ بن عتبة.. قَدِمَ بَغْدَادَ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ كُتُبُهُ فكَانَ يُحَدّثُ مِنْ حِفْظِهِ عَلَى التّوَهُمِ فَيَغْلَطُ وَأَمَّا كُتُبُهُ فِي الأَصْلِ فَهي صَحِيْحَةٌ عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ»[٣]، وقد عقد ابنُ رَجَب في كتابه «شرح عِلَل الترمذيّ» فصلاً بعنوان «من ضُعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض وهو على ثلاثة أضرب: أحدها من حدث في مكان لم يكن معه فيه كتبه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط، أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط» فليراجع فإنه مفيد[٤].

١٢ ـ التحديث بنزول مع إمكانية العلو في السماع، من ذلك قول ابن أبي حاتم: «سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ صَدَقَةُ بنُ عَبْدِ اللهِ السَّمِينُ أَبُو مُعَاوِيَة، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: قُلْتُ: أَنْتَ أَحْلَلْتَ لِلوَلِيدِ بنِ

(١) العلل (١/ ٢٩٦ رقم ٨٨٦).
(٢) شرح عِلَل الترمذي (١/ ٣٥٢).
(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٣).
(٤) (٢/ ٦٠٢).

يَزِيد امرَأَتَهُ أمّ سَلَمَة قُلْتُ: أَنَا لَكِنْ حَدّثني جَابِرُ بنُ عَبْد الله، عَنْ النَّبِيّ ﷺ قَالَ: «**لَا طَلَاقَ قَبْلَ نكَاحٍ**»، قَالَ أَبِي: هَذَا خَطَأٌ، وَالصَّحِيحُ ما رَوَاهُ الْثَّورِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ طَاوُوسَاً، قَالَ أَبِي: فلو كَانَ سَمِعَ من جَابِر لَمْ يُحَدّثْ عَنْ رَجُلٍ عَنْ طَاوُوس مُرْسَل»[(١)].

١٣ ـ عدم العلم برواية الراوي عمن روى عنه، أو عدم سماعه منه، من ذلك قول أبي حاتم: «وقد وَهِمَ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي زيادته أَبَا إِدْرِيسَ، لأنّ بُسْرَ بْنَ عُبَيْدِ الله روى عَنْ وَاثِلَةَ ولقيه، ولا أَعْلَم أَبَا إِدْرِيسَ رَوَى عَنْ وَاثِلَةَ شَيْئاً»[(٢)].

١٤ ـ رواية الراوي عَنْ أهل بيته، قَالَ ابن حَجَر: «ولا شكّ أنّ آل الرجل أخص به من غيرهم»[(٣)]، وكتب الرجال مملوءة بذكر تفضيل رواية الأبناء عن آباءهم من غيرهم كرواية يونس بن أبي إسحاق وابنيه عن أبي إسحاق وغيرهم.

١٥ ـ اختلاف المجالس وأوقات السماع، قَالَ الترمذي عن الرواية الموصولة عن أبي إسحاق لحديث: «**لا نكاح إلا بولي**»: «أصح لأن سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة وإن كَانَ شعبة والثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق هذا الحديث فإن رواية هؤلاء عندي أشبه لأن شعبة والثوري سمعا هذا الحديث من

(١) العلل (١/٤٠٨ رقم ١٢٢٢)، وانظر: المسألة رقم (٣٠٩)
(٢) العلل (١/٣٦٨ رقم ١٠٩٢).
(٣) النكت (٢/٦٠٦)، وانظر: فتح الباري (٥/٤٠٧).

أبي إسحاق في مجلس واحد»[١].

١٦ ـ ورود الحديث بسلسلة إسناد لم يصح منها شيء، أو في باب لم يصح فيه شيء، قَالَ ابن رَجَب: «ذكر الأسانيد التي لا يثبت منها شيء أو لا يثبت منها إلا شيء يسير مع أنه قد روي بها أكثر من ذلك»[٢]، وذَكَرَ عدداً من الأسانيد، وَقَالَ ابنُ أبي حاتم: «سمعتُ أبي يقول في حديث رواه ابن لهيعة عن عبد الله بن هبيرة عن حنش الصنعاني عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كَانَ يخرج فيبول فيتمسح بالتراب فقال: يا رسول الله الماء منك قريب فقال: ما أدري لعلي لا أبلغ، فقال أبي: لا يصح هذا الحديث، ولا يصح في هذا الباب حديث»[٣].

١٧ ـ كتابةُ الحديث، والتحديثُ من كتاب، قَالَ يعقوب بن شيبة عن حفص بن غياث: «ثقة ثبت إذا حدث من كتابه، ويتقى بعض حفظه»[٤]، قَالَ أحمد بن حنبل عن عبيد الله الأشجعي: «كَانَ يكتب في المجلس فمن ذاك صح حديثه»[٥]، وقد عقد ابن رَجَب في «شرح عِلَل الترمذي» مبحثاً قَالَ فيه: «ومن هذا النوع أيضاً قوم ثقات لهم كتاب صحيح، وفي حفظهم بعض شيء»[٦].

١٨ ـ ضعف الراوي أو وهمه أو اضطرابه، وهذه القرينة مشهورة.

١٩ ـ مشابهة الحديث لحديث راوٍ ضعيف، قَالَ ابنُ رَجَب: «قاعدةٌ مهمةٌ: حذّاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم

---

(١) جامع الترمذي (٣/ ٤٠٧).
(٢) شرح عِلَل الترمذي (٢/ ٧٣٢).
(٣) العلل (١/ ٤٣ رقم ٩٤)
(٤) شرح عِلَل الترمذي (٢/ ٥٩٤).
(٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٣٦٧).
(٦) (٢/ ٥٨٤).

بالرجال، وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أنَّ هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عَنْ سائر أهل العلم...»[(١)].

٢٠ ـ اتفاقُ حديثِ الرجلين في اللفظ يدل على أن أحدهما أخذه عن صاحبه، قَالَ ابنُ رَجَب: «وقد كانوا يستدلون باتفاق حديث الرجلين في اللفظ: على أن أحدهما أخذه عن صاحبه. كما قَالَ ابن معين في مطرف بن مازن: إنه قابل كتبه عن ابن جريج ومعمر فإذا هي مثل كتب هشام بن يوسف سواء، وَكَانَ هشام يقول: لم يسمعها من ابن جريج ومعمر إنما أخذها من كتبي. قَالَ يحيى: فعلمت أن مطرفاً كذاب؛ يعني علم صدق قول هشام عنه»[(٢)].

٢١ ـ قبول الراوي للتلقين، من ذلك قول ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمار عن مروان الفزاري عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله قَالَ: قَالَ النبي ﷺ: «**من يتزود في الدنيا ينفعه في الآخرة**»، فقال أبي: هذا حديث باطل إنما يروى عن قيس قوله. قلت: ممن هو؟ قَالَ: من هشام بن عمار، كَانَ هشام بآخرة كانوا يلقنونه أشياء فيلقن فأرى هذا منه»[(٣)].

٢٢ ـ مجيء ما يدل على خلاف الحديث المرفوع عن نفس الراوي

---

(١) شرح عِلَل الترمذي (٢/ ٧٥٧ ـ ٧٥٨)، وانظر: عِلَل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم لابن عمار (ص١١٩).
(٢) شرح عِلَل الترمذي (٢/ ٧٦٦).
(٣) العلل (٢/ ١٣٥ رقم ١٨٩٩)، وانظر: المسألة رقم (١٤٨٢، ١٥٧٦، ٢٦١٥).

موقوفاً عليه، قَالَ مسلم: «ذكر الأخبار التي في إسنادها غلط من بعض ناقليها: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن مجاهد عن ابن عمر قَالَ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ أكثر من عشرين مرة يقرأ في الركعتين بعد المغرب والركعتين قبل الفجر بـ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾ [الكافرون: ١] و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، وإبراهيم النخعي عن مجاهد عن ابن عمر بهذا، وهذا الخبر وهم عن ابن عمر، والدليلُ على ذلك الروايات الثابتة عن ابن عمر أنه ذكر ما حفظ عن النبي ﷺ من تطوع صلاته بالليل والنهار فذكر عشر ركعات ثم قَالَ: وركعتي الفجر أخبرتني حفصة أنّ النبي ﷺ كَانَ يصلي ركعتين خفيفتين إذا طلع الفجر وكانت ساعة لا أدخل على النبي ﷺ فيها فكيف سمع منه أكثر من عشرين مرة قراءته فيها وهو يخبر أنه حفظ الركعتين من حفصة عن النبي ﷺ»[1]، ومن ذلك قول ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه إسحاق الأزرق عن شريك عن بيان عن قيس عن المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ أنه قَالَ: «**أبردوا بالظهر**»، قَالَ أبو محمد: ورواه أبو عوانة عن طارق عن قيس قَالَ: سمعت عمر بن الخطاب قوله: أبردوا بالصلاة، قَالَ أبي: أخاف أن يكون هذا الحديث يدفع ذاك الحديث قلت: فأيهما أشبه؟ قَالَ: كأنه هذا يعني حديث عمر قَالَ أبي في موضع آخر: لو كَانَ عند قيس عن المغيرة عن النبي ﷺ لم يحتج أن يفتقر إلى أن يحدث عن عمر موقوف»[2].

٢٣ ـ مخالفة الراوي لمَا روى سواء وجد اختلاف أو لم يوجد ـ على تفصيل في ذلك ـ، قَالَ ابنُ رَجَب: «قاعدةٌ في تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه، وقد ضعف الإمام أحمد وأكثر الحفاظ

(١) التمييز (٢٠٧ ـ ٢٠٨).
(٢) العلل (١/ ١٣٦ رقم ٣٧٦).

أحاديث كثيرة بمثل هذا. . .»[١].

٢٤ ـ اضطرابُ إحدى الروايات، قَالَ ابنُ حَجَر: «فحديث لم يختلف فيه على راويه أصلاً أصح من حديث اختلف فيه في الجملة»[٢].

٢٥ ـ تصريح الراوي بالرجوع عن رواية معينة، وسيأتي في الأمثلة التطبيقية مثال على ذلك.

٢٦ ـ شهرة الراوي بأمر معين؛ كاختصار المتون، أو الإدارج فيها، أو الرواية بالمعنى، أو التصحيف في الألفاظ أو الأسماء، أو قصر الأسانيد، أو جمع الرواة حال الرواية، من ذلك قول أبي حاتم: «ينبغي أن يكون «ليغترف بيمينه. . .» إلى آخر الحديث من كلام إبراهيم ابن طهمان فإنه قد كَانَ يصل كلامه بالحديث فلا يميزه المستمع»[٣]، قَالَ الحافظ ابن رَجَب: «وقد ذكر ابنُ ماجه في كتابه باب الحائض كيف تغتسل؟ قَالَ: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد قالا: حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنّ النبي ﷺ قَالَ لها وكانت حائضاً: «**انقضي شعرك واغتسلي**»، قَالَ علي في حديثه: «**انقضي رأسك**»، وهذا أيضاً يوهم أنه قَالَ لها ذلك في غسلها من الحيض، وهذا مختصر من حديث عائشة الذي خرّجه البخاري، وقد ذكر هذا الحديث المختصر للإمام أحمد عن وكيع فأنكره قيل له: كأنه اختصره من حديث الحج، قَالَ: ويحل له أن يختصره؟ نقله عنه المروذي ونقل عنه إسحاق بن هانئ أنه قَالَ: هذا باطل، وَقَالَ أبو بكر الخلال: إنما أنكر أحمد مثل هذا الاختصار الذي يخل بالمعنى لا أصل اختصار الحديث،

---

(١) شرح عِلَل الترمذي (٢/ ٧٩٦).
(٢) النكت (٢/ ٨١٠).
(٣) العلل (١/ ٦٥ رقم ١٧٠)، وانظر: المسألة رقم (١٠٧).

قَالَ: وابنُ أبي شيبة في مصنفاته يختصر مثل هذا الاختصار المخل بالمعنى»[١].

والحق أنَّ القرائن كثيرة لا تنحصر فكلُّ حديثٍ له نقدٌ خاص، قَالَ ابنُ حَجَر: «ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنّما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده»[٢].

وتقدم قول ابن رَجَب: «أكثر الحفاظ المتقدمين... ربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»، وقوله: «قاعدةٌ مهمةٌ: حذّاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال، وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أنَّ هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عَنْ سائر أهل العلم».

(١) فتح البارى (٢/ ١٠٥).
(٢) النكت (٢/ ٧١٢).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصلُ الثاني

أمثلة تطبيقية

وقد راعيتُ في هذه الأمثلة تنوع العلةِ ومكانها ففي المثال الأوّل العلةُ من المدار نفسه، وفي المثال الثاني العلةُ من الرواة عن المدار، وفي كلا المثالين العلةُ في الإسناد، وفي المثال الثالث العلةُ في الإسناد والمتن.

المثال الأوّل

حديثُ أَبِي سَعِيد الْخُدْرِيّ، عَنْ النَّبِيّ ﷺ أنَّه: «نَهَى أن يُسْتَأْجَرَ الأجِيرُ حَتَّى يعلمَ أَجْره»[1].

الخطوة الأولى: جمعُ طرقِ الحديث، والنظر فيها مجتمعةً:

حديثُ أَبِي سَعِيد الْخُدْرِيّ هذا رُوي مرفوعاً وموقوفاً:

فالروايةُ المرفوعة أخرجها:

ـ عبد الرزاق في المصنف (٨/ ٢٣٥ رقم ١٥٠٢٣) كتاب البيوع، باب الرجل يقول: بع هذا بكذا، قال: أخبرنا معمر، والثوري، عن حماد، عن إبراهيم، عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري ـ أو أحدهما ـ

(١) ذكرتُ هذا الحديثَ في الأمثلة ـ وإنْ كَانَ منقطعاً بين إبراهيم النخعيّ والصحابيين: أبي سعيد الخدري وأبي هريرة ـ لأنَّه أوضحُ مثال مرَّ عليّ في كون العلة من المدار نفسه لا من الرواة عنه، ولأنَّ المقصود من الأمثلة التطبيق على الخطوات السابقة.

أن النبي ﷺ قال: «**من استأجر أجيراً فليسم له إجارته**».

ـ ومحمد بن الحسن في كتاب «الآثار» ـ كما في نصب الراية (٤/ ١٣١) ـ، قال: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**من استأجر أجيراً فليعلمه أجره**»، وأخرجه أبو نعيم في مسند أبي حنيفة (ص٨٩) من طرق عديدة عن أبي حنيفة ـ به ـ.

ـ وإسحاق بن راهويه في مسنده، عن عبد الرزاق ـ كما في نصب الراية (٤/ ١٣١) ـ، وأحمد بن حنبل في مسنده (٣/ ٥٩، ٦٨، ٧١) عن مظفر بن مدرك، وسريج بن يونس، وحسن بن موسى، وأبو داود في المراسيل (ص١٦٧ رقم ١٨١)، عن موسى بن إسماعيل، ـ ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٢٠) كتاب الإجارة، باب لا تجوز الإجارة حتى تكون معلومة ـ، جميعهم عن حماد بن سلمة ـ به ـ، وعند أحمد بن حنبل في آخره زيادة: «وعن النجش واللمس وإلقاء الحجر».

والرواية الموقوفة أخرجها:

النسائيُّ في سننه (٧/ ٣٢) كتاب المزارعة، قال: أخبرنا محمد بن حاتم قال: أنبأنا حبان قال: أنبأنا عبد الله عن شعبة عن حماد عن إبراهيم عن أبي سعيد قال: إذا استأجرت أجيراً فأعلمه أجره.

وابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ٣٠٣) كتاب البيوع والأقضية، من كره أن يستعمل الأجير حتى يبين له أجره، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن حماد، عن إبراهيم، عن أبي هريرة، وأبي سعيد قالا: «من استأجر أجيراً فليعلمه أجره».

الخطوة الثانية: تحديد مدار الحديث، والتعريف به وبيان حاله:

تبين مما تقدم أنّ مدار الحديث على حماد بن أبي سليمان وهو: الأشعري، مولاهم، أبو إسماعيل الكوفي، روى عن: أنس بن مالك، وإبراهيم النخعي، والحسن البصري وغيرهم، وعنه: حماد بن سلمة، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج وغيرهم.

وقد اختلف النقاد في حماد بن أبي سليمان فمنهم:

ـ من وثقه مطلقاً قال يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل ـ في رواية المروذي ـ: «ثقة»، وقال النسائي: «ثقة إلا أنه مرجئ»، وقال العجلي: «كوفي ثقة».

ـ ومنهم من ضعفه مطلقاً قال الأعمش: «كان غير ثقة»، وقال ابن سعد: «كان حماد ضعيفاً في الحديث فاختلط في آخر أمره وكان مرجياً وكان كثير الحديث»، وقال الذهلي: «كثير الخطأ والوهم»، وقال الدارقطني: «ضعيف».

ـ ومنهم من توسط وفصّل منهم أحمد بن حنبل قال ـ في رواية الأثرم ـ: «رواية القدماء عنه مقاربة: شعبة، والثوريّ، وهشام ـ يعني: الدستوائي ـ، قال: وأما غيرهم فقد جاءوا عنه بأعاجيب قال: حماد على ذاك لا بأس به»، وقال ابن عدي: «كثير الرواية خاصة عن إبراهيم المسند والمقطوع، ويحدث عن أبي وائل وعن غيره بحديث صالح، ويقع في حديثه أفرادات وغرائب، وهو متماسك في الحديث لا بأس به»، وقال الذهبيُّ: «صدوق»، وقال ابن حجر: «فقيه صدوق له أوهام من الخامسة ورمي بالإرجاء».

والأرجح أنه صدوق فقيه، ورواية القدماء عنه كشعبة بن الحجاج

وسفيان الثوري، وهشام الدستوائي أقوى من رواية المتأخرين كحماد بن سلمة، روى له مسلم مقروناً بغيره، والأربعة، مات سنة عشرين ومائة.

انظر: الطبقات الكبرى (٦/ ٣٣٢)، من كلام أحمد في علل الحديث ـ رواية المروذي ـ (ص٦٨)، الجرح والتعديل (٣/ ١٤٦)، الضعفاء للعقيلي (١/ ٣٠١)، الثقات (٤/ ١٦٠)، الكامل (٢/ ٢٣٥ ـ ٢٣٨)، سنن الدارقطني (٣/ ٢٦٩)، تهذيب الكمال (٧/ ٢٦٩ ـ ٢٧٩)، الميزان (١/ ٥٩٩ رقم ٢٢٧١)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٤)، التقريب (ص١٧٨ رقم ١٥٠٠).

الخطوة الثالثة: ذكر الرواة عَنْ المدار وبيان اختلافهم عنه:

اختلف في هذا الحديث عن حماد بن أبي سليمان على وجهين:

الوجه الأوَّل: رواه حمادُ بن سلمة، وأبو حنيفة، وسفيانُ الثوري ـ عنه: عبد الرزاق بن همام ـ، ومعمر بن راشد جميعهم عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: رواه سفيانُ الثوري ـ عنه: وكيع بن الجراح ـ، وشعبة بن الحجاج كلاهما عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن أبي سعيد موقوفاً، وفي رواية وكيع عن سفيان: الجمع بين أبي هريرة، وأبي سعيد.

الخطوة الرابعة: الموازنة بين الروايات وبيان الراجح وأسباب الترجيح:

عند النظر إلى الوجهين من خلال الرواة فقط يتبين للباحث أن الوجه الثاني أرجح؛ لأنّ شعبة بن الحجاج وسفيان الثوري من ثقات

أصحاب حماد المقدمين، وهما من المقدمين على غيرهم مطلقاً في الحفظ والإتقان، لذا رجح أبو زرعة الوجه الثاني معللاً ذلك بأنّ الثوريَّ أحفظُ من حماد بن سلمة، قال ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٣٧٦ رقم ١١١٨): «سألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواهُ حمادُ بنُ سلمة عن حماد عن إبراهيم عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ: أنه نهى أن يستأجر الأجير حتى يعلم أجره، ورواه الثوريّ عن حماد عن إبراهيم عن أبي سعيد موقوف، قال أبو زرعة: الصحيح موقوف عن أبي سعيد لأنَّ الثوريَّ أحفظ».

ولا شك أنَّه عند التعارض يقدم الثوري؛ لأنّه أحفظ من حماد بن سلمة بدرجات، ولكن هناك قرينة تدل أنّ الوهم من حماد نفسه وهي أنّ الثوري رواه مرفوعاً أيضاً كما رواه حماد بن سلمة، وبيَّن الثوريّ أنّ الاضطراب جاء من حماد بن أبي سليمان نفسه، فقد روى عبد الرزاق بن همام في المصنف (٨/ ٢٣٥) قال: قلتُ للثوري: أسمعتَ حماداً يحدث عن إبراهيم عن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال: «**من استأجر أجيراً فليسم له إجارته**»؟ قال: نعم، وحدّث به مرةً أخرى فلم يبلغ به النبي ﷺ. فتبين أنَّ العلة من حماد بن أبي سليمان لا من الرواة عنه.

ولكن هذا الأثر مرفوعاً أو موقوفاً لا يصح من أجل الانقطاع بين إبراهيم النخعي، وأبي سعيد الخدري، وكذلك بين إبراهيم النخعي، وأبي هريرة، قال البيهقيُّ في السنن الكبرى (٦/ ١٢٠): «وهو مرسل بين إبراهيم، وأبي سعيد»، وقال عبد الحق في أحكامه ـ كما في نصب الراية (٤/ ١٣١) ـ: «وإبراهيم لم يدرك أبا سعيد»، وقال الهيثميُّ في مجمع الزوائد (٤/ ٩٧): «رواه أحمد، وقد رواه النسائي موقوفاً، ورجال أحمد

رجال الصحيح إلا أنّ إبراهيم النخعي لم يسمع من أبي سعيد فيما أحسب»، وقال ابن حجر في التلخيص (٣/ ٦٠): «وهو منقطع»، ونصَّ ابن المديني، والعجلي، وأبو حاتم على أن إبراهيم النخعي لم يسمع من أحد من الصحابة ـ انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص٨، ٩)، التهذيب (١/ ١٧٧ ـ ١٧٩) ـ.

المثال الثاني

حديث عبد الله بنِ عُمَرَ: «أنَّ النَّبِيّ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ فَكَبَّرَ أَرْبَعاً».

الخطوة الأولى: جمعُ طرقِ الحديث، والنظر فيها مجتمعةً:

الحديث أخرجه:

ابنُ ماجه في سننه (١/ ٤٩١ رقم ١٥٣٨) كتاب الجنائز، باب: ما جاء في الصلاة على النجاشي، والخطيبُ في تاريخ بغداد (٩/ ١١٧، ١٣/ ١١٧)، وابنُ عبد البر في التمهيد (٦/ ٣٢٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٠/ ٢٤٠) جميعهم عن سهل بن زنجلة.

وميسرة بن علي الخفاف في مشيخته ـ كما في التدوين في أخبار قزوين (٢/ ٤٨٣) ـ من طريق عمرو بن رافع.

وابن المقرئ في المعجم (ص٣٩ رقم ٢٩)، والخليليُّ في الإرشاد (١/ ٢٧٥ رقم ٣٧) كلاهما من طريق محمد بن حماد الطهرانيُّ.

والخليليُّ في الإرشاد (١/ ٢٧٥ رقم ٣٧) من طريق محمد بن عمّار بن الحارث ـ ومن طريقه القزويني في التدوين (٤/ ١٤٠) ـ.

كلهم (سهل بن زنجلة، وعمرو بن رافع، ومحمد بن حماد، ومحمد بن عمار) عن مكي بن إبراهيم، عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنّ النبي ﷺ صلى على النجاشي فكبر أربعاً.

وسهل بن أبي سهل صدوق، وعمرو بن رافع ثقة ثبت، ومحمد بن حماد ثقة حافظ ـ التقريب (ص٢٥٧ رقم ٢٦٥٧، وص٤١٢ رقم ٥٠٢٨، وص٤٧٥ رقم ٥٨٢٩) ـ، ومحمد بن عمار بن الحارث قال ابنُ أبي حاتم في الجرح (٨/ ٤٣ رقم ١٩٨): «كتبتُ عنه وهو صدوق ثقة».

وتابع مكيَّ بنَ إبراهيم على هذه الرواية الحُبابُ بنُ جبلة الدقاق، أخرجه:

دَعْلَج بن أحمد في «غرائب مالك» ـ كما في لسان الميزان (٢/ ١٦٤)، ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد (٨/ ٢٨٤) ـ، وابن المقرئ في المعجم (ص٣٩ رقم ٢٩) قال: حدثنا أبو يحيى محمد بن عبد الرحمٰن، وتمام في الفوائد (١/ ٧٩ رقم ١٧٨) قال: أخبرنا أبو عمر محمد بن عيسى، جميعهم عن موسى بن هارون ـ به ـ، وقال دعلج: «لم يروه عن مالك غيرهما».

وروي الحديث عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أخرجه:

مالك في الموطأ ـ رواية سويد بن سعيد (ص٣١٩ رقم ٤٠٢)، ورواية أبي مصعب (١/ ٣٨٦ رقم ٩٧٨)، ورواية يحيى بن يحيى الليثي (١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧ رقم ١٤) ـ كتاب الجنائز، باب التكبير على الجنائز.

وأخرجه:

ـ البخاريُّ في جامعه الصحيح (٣/ ١١٦ رقم ١٢٤٥) كتاب الجنائز، باب الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه، قال: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس.

ـ وأيضاً (٣/ ٢٠٢ رقم ١٣٣٣) باب التكبير على الجنازة أربعاً، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٣٥) كتاب الجنائز، باب عدد التكبير في صلاة الجنازة، من طريق عبد الله بن يوسف.

ـ ومسلم في صحيحه (٢/ ٦٥٦ رقم ٩٥١) كتاب الجنائز، باب في التكبير على الجنازة، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٣٥)، وابنُ بشكوال في الغوامض والمبهمات (٢/ ٦٧٥ ـ ٦٧٦ رقم ٦٨٤) من طريق يحيى بن يحيى التميمي.

ـ وأبو داود في سننه (٣/ ٢١٢ رقم ٣٢٠٤) كتاب الجنائز، باب الصلاة على المسلم يموت في بلاد الشرك، وأبو نعيم في المسند المستخرج (٣/ ٣٣ رقم ٢١٢٩) من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي، زاد أبو نعيم: محرز بن عون.

ـ والنسائيُّ في سننه (٤/ ٧٠) كتاب الجنائز، الصفوف على الجنازة، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٤٩٥٩) كتاب الجنائز، باب في التكبير على الجنائز كم هو؟، والدارقطنيُّ في العلل (٩/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠) جميعهم عن عبد الله بن وهب.

ـ وأخرجه: النسائيُّ أيضاً في سننه (٤/ ٧٢) عدد التكبير على الجنازة، والحسن بن سفيان في الأربعين (ص٦٩ رقم ٢٨) كلاهما عن قتيبة بن سعيد.

ـ والشافعيّ في الأم (١/ ٢٧٠)، كتاب الجنائز، باب الصلاة على

الجنازة والتكبير فيها وما يفعل بعد كل تكبير، وفي مسنده (ص٣٥٨) ـ ومن طريقه: ابنُ المنذر في الأوسط (٥/ ٤١٨ رقم ٣١٢٠) كتاب الجنائز، ذكر إباحة الصلاة على الميت الغائب عن الأرض التي بها المصلى، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٣٥)، وفي معرفة السنن والآثار (٣/ ١٦٤ رقم ٢١٤٠) كتاب الجنائز، باب التكبير على الجنائز، وغير ذلك ـ.

ـ وأحمد في مسنده (٢/ ٤٣٨، ٤٣٩)، والدارقطنيُّ في العلل (٩/ ٣٦٠) عن يحيى بن سعيد القطان.

ـ وابن الجارود في المنتقى (ص١٩٠ رقم ٥٤٣) كتاب الجنائز، والدارقطنيُّ في العلل (٩/ ٣٦٠) من طريق بشر بن عمر.

ـ وابن حبان في صحيحه ـ كما في الإحسان (٧/ ٣٣٨ رقم ٣٠٦٨ و٣٠٩٨) كتاب الجنائز، فصل في الصلاة على الجنازة، والبغوي في شرح السنة (٥/ ٣٣٩ رقم ١٤٨٩) من طريق أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري.

والصيداوي في معجم الشيوخ (ص٢٠٨) من طريق خلّاد بن يزيد.

جميعهم عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة أنّ النبي ﷺ صلى على النجاشي فكبر أربعاً.

الخطوة الثانية: تحديد مدار الحديث، والتعريف به وبيان حاله:

مدار الحديث على مالك بن أنس وهو: ابن مالك بن أبي عامر الأصبحي الحميري، أبو عبد الله المدني، حليف بني تيم من قريش، روى عن: أيوب السختياني، والزهري، ونافع مولى ابن عمر وغيرهم،

وعنه خلق كثير منهم: القعنبي، ويحيى القطان، ويحيى بن يحيى النيسابوري.

متفقٌ على توثيقه، وجلالته، وفضله، وفقهه، قال أبو حاتم: «مالك بن أنس ثقة إمام أهل الحجاز وهو أثبتُ أصحاب الزهري، وابنُ عيينة وإذا خالفوا مالكاً من أهل الحجاز حكم لمالك، ومالك نقيُّ الرجالِ، نقيُّ الحديث، وهو أنقى حديثاً من الثوري والأوزاعي، وأقوى في الزهري من ابن عيينة، وأقل خطأً منه وأقوى من معمر وابن أبي ذئب»، وشهرةُ الإمام مالك بن أنس تغني عن تطويل ترجمته، روى له الجماعة، مات سنة تسع وسبعين ومائة.

انظر: الطبقات (ص٤٣٣ ـ ٤٤٤: القسم المتمم)، الجرح (٨/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦)، تهذيب الكمال (٢٧/ ٩١ ـ ١٢٠).

الخطوة الثالثة: ذكر الرواة عَنْ المدار وبيان اختلافهم عنه:

اختلف في الحديث عن مالك بن أنس على وجهين:

الوجه الأوَّل: رواه مكيُّ بن إبراهيم، وحُباب بن جبلة الدّقاق، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر ـ به ـ.

الوجه الثاني: رواه إسماعيل بن أبي أويس، وبشر بن عمر، وخلاد بن يزيد، وسويد بن سعيد، والشافعي، وعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن مسلمة، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن يوسف التنيسي، وقتيبة بن سعيد، ومحرز بن عون، وأبو مصعب الزهري، ويحيى القطان، ويحيى بن يحيى التميمي، ويحيى بن يحيى الليثي، جميعهم عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ـ به ـ.

ومكيُّ بنُ إبراهيم بن بشير التميمي الحنظلي البُرْجُمي، أبو السَّكن البلخيّ، روى عن: بهز بن حكيم، ومالك بن أنس، وهشام الدستوائي وغيرهم، وعنه: البخاري، وسهل بن زنجلة الرازي، ويعقوب بن شيبة وغيرهم، متفقٌ على توثيقه، وثقه ابن سعد، وابن معين، وأحمد، وغيرهم، وقال الخليلي: «ثقة، متفق عليه»، وقال ابن حجر: «ثقة ثبت»، روى له الجماعة، مات سنة خمس عشرة ومائتين.

انظر: الطبقات (٧/ ٣٧٣)، الجرح (٨/ ٤٤١ رقم ٢٠١١)، الإرشاد (١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥) و(٣/ ٩٣٢ ـ ٩٣٣)، تاريخ بغداد (١٣/ ١١٥ ـ ١١٨)، تهذيب الكمال (٠٢٨/ ٤٧٦ ـ ٤٨٢)، التهذيب (١٠/ ٢٩٣ ـ ٢٩٥)، التقريب (ص٥٤٥ رقم ٦٨٧٧).

والحُباب بن جَبَلة الدَّقاق بغدادي، روى عن: مالك بن أنس وعطاف بن خالد، روى عنه موسى بن هارون، كذبه الأزدي، ووثقه موسى بن هارون، وروايته عن مالك هذا الحديث بهذا الطريق مما يدل على ضعفه، فإذا كان مكي ـ على ثقته ـ أُنكر عليه روايته هذا الطريق، فكيف بالحباب وهو غير مشهور!!، مات الحباب سنة ثمان وعشرين ومائتين.

انظر: تاريخ بغداد (٨/ ٢٨٤)، الضعفاء لابن الجوزي (١/ ١٨٦ رقم ٧٤١)، المغني (١/ ١٤٥ رقم ١٢٧٣)، الميزان (١/ ٤٤٨)، اللسان (٢/ ١٦٤).

الخطوة الرابعة: الموازنة بين الروايات وبيان الراجح وأسباب الترجيح:

كبار الحفاظ على ترجيح الوجه الثاني، وتوهيم مكي في روايته، وممن وقفتُ عليه:

١ ـ يحيى بن معين، فروى الخطيبُ في تاريخ بغداد (١٣/ ١١٧) ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٠/ ٢٤١) ـ بسنده عن علي بن الحسين بن حبان قال: وجدت في كتاب أبي ـ بخط يده ـ وسألته ـ يعني: يحيى بن معين ـ عن حديث حدّث به مكيّ، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ صلى على النجاشي. فقال أبو زكرياء: هذا باطلٌ وكذبٌ، قلتُ: وهذا الحديث؟ فقال: إنّ مكي بن إبراهيم رواه هكذا بالري، وهو جاءني من خراسان يريد الحج فلما رجع من حجه سُئل عنه فأبى أن يحدث به.

٢ ـ وأبو زرعة، ففي العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣٦٨ رقم ١٠٩١): «سألت أبا زرعة عن حديث رواه مكي عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ صلى على النجاشي فكبر أربعاً فقال: هذا خطأ إنما هو مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وهم فيه مكي».

٣ ـ وإبراهيم الحربي، فروى الخطيب في تاريخه (٩/ ١١٧) بسنده عن سليمان بن إسحاق الجلاب قال: سُئل إبراهيم الحربي عن حديث سهل بن زنجلة مكيّ، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ صلى على النجاشي فكبر أربعاً. قال: ما خلق الله من هذا شيئاً، ولو كان من هذا شيء كان في الموطأ.

٤ ـ والدارقطنيُّ، فقد قال في العلل (٤/ ورقة١١٠أ): «ورواه مالك بن أنس، واختلف عنه فرواه مكي بن إبراهيم البلخي، وحباب بن جبلة الدقاق عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، والمعروف عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة».

٥ ـ والخطيبُ البغدادي، فقد قال في تاريخ بغداد (٨/ ٢٨٤): «كذا روى هذا الحديثَ حُباب بن جبلة، وتابعه مكيُّ بنُ إبراهيم، فرواه عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، ثم رجع مكي عنه ورواه عن مالك، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، وهو المحفوظ عن مالك».

٦ ـ وابن عبد البر، فقد قال في التمهيد (٦/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦): «وقد روى مكي بن إبراهيم، وحباب بن جبلة في هذا الحديث إسناداً آخر: مالك، عن نافع عن ابن عمر: أن النبي ﷺ كبر على النجاشي أربعاً، وليس هذا الإسناد في الموطأ لهذا الحديث، ولا أعلم أحداً حدّث به هكذا عن مالك غيرهما.. ـ ثم قال: ـ لا أعلم أحداً روى هذا الحديث عن مالك غير مكي بن إبراهيم، وحباب بن جبلة، وإنما الصحيح فيه عن مالك ما في الموطأ».

٧ ـ والخليل بن عبد الله الخليلي، فقد قال في كتابه الإرشاد (١/ ٢٧٥): «وأخطأ مكيّ بالري في حديث حدثنيه..»، وساقه من الطريق المتقدم ذكره.

وترجيحُ الحفاظ رواية المخالفين لمكي بن إبراهيم مبني على قرائن:

الأوَّلى: أنّ رواة الوجه الثاني هم من أصحاب مالك المقدمين، وهم:

ـ عبد الله بن مسلمة القعنبيّ، وعبد الله بن يوسف التنيسي، قال الدارميّ ـ كما في سؤالات مسعود السجزي للحاكم (ص٢٣٣، ٢٣٤) ـ: «سمعتُ علي بن عبد الله المديني، وذُكر عنده أصحاب مالك، فقيل له: معنٌ، ثم القعنبيّ؟ فقال: لا بل القعنبيّ، ثم معن»، ونقل أيضاً عن

ابن المديني قوله: «لا يُقدّم من رواة الموطأ أحدٌ على القعنبيّ»، ونقل أيضاً (ص٢٣٦، ٢٣٧) عن البَردَانيّ قوله: «قلتُ لأحمد بن حنبل: عن مَن أكتب الموطأ؟ فقال: اكتبه عن القعنبيّ»، ونقل أيضاً (ص٢٣٨، ٢٣٩) عن نصر بن مرزوق قوله: «سمعتُ يحيى بن معين يقول، وسألته عن رواة الموطأ عن مالك؟ فقال: أثبت الناس في الموطأ عبد الله بن مسلمة القعنبيّ، وعبد الله بن يوسف التنيسي بعده».

ـ والشافعيّ، قال أحمد بن حنبل ـ كما في الكامل لابن عدي (١/ ١٢٥) ـ: «سمعتُ الموطأ من محمد بن إدريس الشافعي؛ لأني رأيته فيه ثبتاً، وقد سمعته من جماعة قبله»، وقال أيضاً ـ كما في الإرشاد للخليلي (١/ ٢٣١) ـ: «كنت قد سمعت الموطأ من بضعة عشر نفساً من حفاظ أصحاب مالك، فأعدته على الشافعيّ؛ لأني وجدته أقومهم به».

ـ وعبد الله بن وهب، وهو من الثقات الحفاظ، لازم مالكاً أكثر من ثلاثين سنة، قال هارون الزهري ـ كما في الجرح (٥/ ١٨٩) ـ: «كان الناس يختلفون في الشيء عن مالك فينتظرون قدوم ابن وهب حتى يسألوه عنه».

ـ ويحيى القطان، قال الخليلي في الإرشاد (١/ ٢٣٧): «أجل أصحاب مالك بالبصرة يحيى بن سعيد القطان إمام بلا مدافعة».

وتقدم أنّ من قرائن الترجيح «**الترجيح بالنظر إلى أصحاب الراوي المقدمين فيه**».

الثاني: أنَّ مكي بن إبراهيم لمَّا أخطأ سلك في روايته للحديث الجادة فمالك عن نافع عن ابن عمر طريق مشهور، وتقدم أنّ من قرائن الترجيح ـ عند الاختلاف ـ «**سلوك الراوي للجادة والطريق المشهور**».

الثالث: أنّ مكيَّ بن إبراهيم صرح برجوعه عن هذه الرواية وذلك فيما رواه الخطيب في تاريخه (٩/ ١١٧) من طريق عمر بن مدرك البلخي قال: سمعت مكي بن إبراهيم يقول: حدثتهم بالبصرة عن مالك عن نافع عن ابن عمر: أن النبي ﷺ صلى على النجاشي فكبر عليه أربعاً، وهو خطأ إنما حدثنا مالكٌ، عن الزهريّ، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ صلى على النجاشي وكبر عليه أربعاً، وروى الخطيبُ أيضاً (١٣/ ١١٧) ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٠/ ٢٤٠، ٢٤١) ـ من طريق عبد الصمد بن الفضل أنه قال: سألنا مكيَّ بنَ إبراهيم عن حديث مالك، عن نافع عن ابن عمر: أن النبي ﷺ كبر على النجاشي أربعاً، فحدثنا من كتابه عن مالك، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، وقال: هكذا في كتابي.

وتقدم في كلام ابن معين السابق أنّ مكي بن إبراهيم لما رجع من الحج أبى أن يحدث به.

وقال الذهبي في السير (٩/ ٥٥١): «حدّث عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر: «أن النبي ﷺ صلى على النجاشي فكبر أربعاً»، فتفرد بهذا، ثم رجع عنه، لما بان له أنه وهم، وأبى أن يحدث به، ثم وجده في كتابه، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، وقال: هكذا في كتابي».

وتقدم أنّ من قرائن الترجيح «**تصريح الراوي بالرجوع عن رواية معينة**».

وكذلك قرينة «**العدد والكثرة**».

والحديثُ من الطريق الراجح ثابتٌ في الصحيحين كما تقدم.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المثال الثالث

حديث شعبة بن الحجاج عن سلمة بن كهيل عن حجر أبي العنبس عن علقمة بن وائل عن وائل: أنه صلى مع رسول الله ﷺ فلما قرأ: ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] قال: آمين، خفض بها صوته[١].

الخطوة الأولى: جمعُ طرقِ الحديث، والنظر فيها مجتمعةً:

أخرجه:

- الطيالسي في مسنده (١٣٨ رقم ١٠٢٤) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٥٧).

- وأحمد بن حنبل في مسنده (٤/ ٣١٦) عن عبد الرحمٰن بن مهدي.

- ومسلم بن الحجاج في التمييز (١٨٠ رقم ٣٦) من طريق يحيى القطان ومحمد بن جعفر غندر وأبي عامر العقدي.

- وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان (٥/ ١٠٩ رقم ١٨٠٥) - من طريق وهب بن جرير وعبد الصمد بن عبد الوارث.

- والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ٩ رقم ٣) من طريق عفان بن مسلم، و(٢٢/ ٤٥ رقم ١١٢) من طريق وكيع بن الجراح.

- والدارقطني في سننه (١/ ٣٣٤) من طريق يزيد بن زريع.

- والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٣٢) من طريق سليمان بن حرب وأبي الوليد الطيالسي.

---

(١) ذكر هذا الحديثَ العلائيّ في جامع التحصيل (ص١٢٨) مثالاً على ما يترجح فيه الحكم بكونه مزيداً فيه وإن الحديث متصل بدون ذلك الزائد، وهو القسم الأوَّل من أقسام المزيد في متصل الأسانيد.

ـ وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥/ ٢٧١٣ رقم ٦٤٨٢) من طريق حجاج بن نصير جميعهم عن شعبة بن الحجاج قال: أخبرني سلمة بن كهيل قال: سمعت حجراً أبا العنبس قال: سمعت علقمة بن وائل يحدث عن وائل وقد سمعتُ من وائل أنه صلى مع رسول الله ﷺ فلما قرأ: ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قال: «**آمين**»، خفض بها صوته ووضع يده اليمنى على يده اليسرى وسلم عن يمينه وعن يساره، ولفظ رواية ابن حبان: «قال: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قال: «**آمين**».

وخولف شعبة بن الحجاج في إسناد الحديث ومتنه قال البخاريّ: «وخولف ـ أي: شعبة ـ فيه في ثلاثة أشياء قيل: حجر أبو السكن، وقال هو: أبو عنبس، وزاد فيه علقمة وليس فيه، وقال: خفض وإنما هو جهر»[1].

والذين خالفوه هم:

ـ سفيان الثوري أخرجه: أبو داود في سننه (١/ ٢٤٦ رقم ٩٣٢) كتاب الصلاة، باب التأمين، والترمذي في الجامع (٢/ ٢٧ رقم ٢٤٨) كتاب الصلاة، باب ما جاء في التأمين، وفي العلل الكبير (١/ ٢١٧)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ١٨٧)، وأحمد في مسنده (٤/ ٣١٦)، والدارمي في سننه (رقم ١٢٥٠)، والبخاري في جزء القراءة (ص٥٨)، ومسلم في التمييز (١٨٠ رقم ٣٧)، وابن المنذر في الأوسط (٣/ ١٣١)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ٤٤ رقم)، والدارقطني في السنن (١/ ٣٣٤)، والبيهقي في السنن الصغرى (١/ ٢٥٧) وغيرهم من طرق عن

(١) التاريخ الكبير (٣/ ٧٣).

سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عنبس عن وائل بن حجر قال: سمعت النبي ﷺ قرأ: ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فقال: «آمين» ومد بها صوته. قال الترمذي: «حديث حسن»، وهذا لفظ الترمذي ونحوه رواية البقية، وعند أبي داود «عن حجر أبي عنبس»، وعند الدارقطني: «عن حجر بن عنبس أبي عنبس».

ـ والعلاء بن صالح أخرجه: أبو داود في سننه (١/ ٢٤٦ رقم ٩٣٣)[1]، والترمذي في الجامع (٢/ ٢٩ رقم ٢٤٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (١/ ٢٦٦)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ٤٥) نحو حديث سفيان عن سلمة.

ـ ومحمد بن سلمة أخرجه: الطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ٤٥) قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثنا الأزرق بن علي حدثنا حسان بن إبراهيم حدثنا محمد بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن أبي السكن حجر بن عنبس قال: سمعت وائل بن حجر الحضرمي يقول: رأيت رسول الله ﷺ يسلم حتى رأيت بياض خده من ذا الجانب ومن ذا الجانب. وليس فيه التأمين.

ـ ويحيى بن سلمة أخرجه: الدولابي في الكنى (١/ ١٩٦ ـ ١٩٧) قال: حدثنا الحسن بن علي بن عفان قال: حدثنا الحسن بن عطية قال: أنبأنا يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن أبي سكن حجر بن عنبس

(١) وقع في سنن أبي داود «علي بن صالح» قال ابن حجر في التهذيب (٨/ ١٦٤): «وسماه أبو داود في روايته علي بن صالح وهو وهم» وهو على الصواب في رواية الترمذي وابن أبي شيبة والطبراني ونصّ الحفاظ كأبي زرعة وغيره أنه العلاء بن صالح الأسدي كما عند الترمذي.

الثقفي قال: سمعت وائل بن حجر يقول: رأيتُ رسول الله ﷺ حين فرغ...، نحو حديث سفيان.

الخطوة الثانية: تحديد مدار الحديث، والتعريف به وبيان حاله:

مدار الحديث على سلمة بن كهيل وهو: ابن حصين الحضرمي أبو يحيى الكوفي، رأى زيد بن أرقم، وروى عن: جندب بن عبد الله البجلي، وعلقمة بن قيس النخعي، وأبي جحيفة وهب بن عبد الله السوائي وغيرهم، روى عنه: الأجلح بن عبد الله الكندي، وسفيان بن الثوري، وشعبة بن الحجاج، وغيرهم.

متفق على توثيقه وإتقانه، قال أبو زرعة: «ثقة مأمون ذكي»، وقال أبو حاتم: «ثقة متقن»، روى له الجماعة، مات سنة اثنتين وعشرين ومائة.

انظر: الجرح (٤/ ١٧٠ رقم ٧٤٢)، تهذيب الكمال (١١/ ٣١٣ ـ ٣١٧)، التهذيب (٤/ ١٥٥).

الخطوة الثالثة: ذكر الرواة عَنْ المدار وبيان اختلافهم عنه:

اختلف في إسناد ومتن الحديث عن سلمة بن كهيل على وجهين:

الوجه الأوَّل: رواه شعبة بن الحجاج عن سلمة بن كهيل عن حجر أبي العنبس عن علقمة بن وائل عن وائل أنه صلى مع رسول الله ﷺ فلما قرأ: ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قال: «**آمين**» خفض بها صوته.

الوجه الثاني: رواه سفيان الثوري والعلاء بن صالح ومحمد ويحيى ابني سلمة عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عنبس عن وائل بن حجر قال: سمعت النبي ﷺ قرأ: ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فقال: «**آمين**»، ومدّ بها صوته.

قال البخاريّ: «وخولف ـ أي: شعبة ـ فيه في ثلاثة أشياء قيل: حجر أبو السكن، وقال هو: أبو عنبس، وزاد فيه علقمة وليس فيه، وقال: خفض وإنما هو جهر».

وشعبة هو: ابن الحجاج العَتَكيُّ الأزديُّ، مولاهم، أبو بسطام الواسطي ثم البصريّ، روى عن: الحكم بن عتيبة، وعُيَيْنة بن عبد الرحمٰن، ومعاوية بن قرة وغيرهم كثير، وعنه: غندر محمد بن جعفر، ومسلم بن إبراهيم، وأبو الوليد الطيالسي وغيرهم كثير.

متفق على جلالته وإتقانه وإمامته، وله بعض الأوهام في أسماء الرجال، قال سفيان الثوريُّ: «شعبة أمير المؤمنين في الحديث»، وقال أحمد بن حنبل: «كان شعبة أُمةً وحده في هذا الشأن ـ يعني في الرجال وبصره بالحديث وتثبته وتنقيته للرجال ـ»، وقال ابن معين: «شعبة ثقة ثبت، ولكنه يخطئ في أسماء الرجال ويُصحف»، وقال أبو زرعة: «وكان أكثر وهم شعبة في أسماء الرجال»، وقال أبو حاتم: «وشعبة ربما أخطأ في أسماء الرجال»، روى له الجماعة، مات سنة ستين ومائة.

انظر: العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٥٣٩ رقم ٣٥٥٧)، علل الحديث (١/ ٢٧ رقم ٤٥)، معرفة الرجال (١/ ١١٧ رقم ٥٦٩)، تاريخ بغداد (٩/ ٢٥٥، ٢٦٦)، تهذيب الكمال (١٢/ ٤٧٩ ـ ٤٩٥).

والثوريّ هو: سفيان بن سعيد الثَّوريُّ، أبو عبد الله الكوفيُّ، روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، وسلمة بن كهيل، عبد العزيز بن رفيع وغيرهم، وعنه: سفيان بن عيينة، ومالك بن أنس، ومحمد بن بشر، وغيرهم.

متفق على ثقته وجلالته وفقهه وعبادته، قال الخطيب البغداديُّ:

«كان إماماً من أئمة المسلمين، وعَلماً من أعلام الدين، مجمعاً على أمانته بحيث يُستغنى عن تزكيته، مع الإتقان والحفظ، والمعرفة والضبط، والورع والزهد»، وقال ابن حجر: «الثانية من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح؛ وذلك لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري..»، روى له الجماعة، مات سنة إحدى وستين ومائة.

انظر: تاريخ بغداد (٩/ ١٥١ ـ ١٨٤)، تهذيب الكمال (١١/ ١٥٤ ـ ١٦٩)، تعريف أهل التقديس (ص٦٢).

والعلاء بن صالح هو: التيمي ويقال: الأسدي الكوفي، روى عن: عدي بن ثابت والحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل وغيرهم، وعنه عبد الله بن نمير، وعبيد الله بن موسى، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وغيرهم.

ثقة يغرب كما قال الذهبيّ، وثقه ابن معين وأبو داود ويعقوب بن سفيان وابن نمير والعجلي، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «لا بأس به»، وقال ابن المديني: «روى أحاديث مناكير» روى له أبو داود والترمذي والنسائي.

انظر: تاريخ الدوري (٢/ ٤١٤)، الجرح (٦/ ٣٥٦)، المعرفة والتاريخ (٣/ ١٣٢)، تهذيب الكمال (٢٢/ ٥١١)، الكاشف (٢/ ١٠٤).

ومحمد ويحيى ابني سلمة بن كهيل كلاهما ضعيف ويحيى أشد ضعفاً وفي سؤالات البرذعي لأبي زرعة: «قلت: محمد بن سلمة بن كهيل؟ قال: هو عندي قريب من يحيى بن سلمة إلا أن يحيى ضعيف جداً ومحمد عندي ضعيف إلا أن محمداً ما أقل ما يروي عنه روى عنه سفيان بن عيينة وحسان بن إبراهيم وعلي بن هاشم بن البريد».

انظر: سؤالات البرذعي (ص٣٤٩)، الميزان (٣/ ٥٦٨، ٤/ ٣٨١).

الخطوة الرابعة: الموازنة بين الروايات وبيان الراجح وأسباب الترجيح:

تبين مما تقدم أنّ شعبة بن الحجاج خالف سفيانَ الثوري والعلاء بن صالح ومحمد ويحيى ابني سلمة في ثلاثة أشياء: في تكنية حجر فقد قال: أبو عنبس، والآخرون قالوا: أبو السكن، وزاد فيه علقمة بن وائل وليس فيه، وقال: خفض وإنما هو جهر.

وأئمة العلل متفقون على خطأ شعبة في إسناد ومتن الحديث؛ قال الترمذي في العلل الكبير (ص٦٨، ٦٩): «سمعتُ محمد بن إسماعيل يقول: حديث سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل في هذا الباب أصح من حديث شعبة وشعبة أخطأ في هذا الحديث في مواضع قال: عن سلمة بن كهيل عن حجر أبي العنبس وإنما هو حجر بن عنبس وكنيته أبو السكن، وزاد فيه عن علقمة بن وائل وإنما هو حجر بن عنبس عن وائل بن حجر ليس فيه علقمة، وقال: وخفض بها صوته، والصحيح أنه جهر بها، وسألت أبا زرعة فقال: حديث سفيان أصح من حديث شعبة وقد رواه العلاء بن صالح».

وقال مسلم في التمييز (١٨٠): «ذكر الأخبار التي نقلت على الغلط في متونها: حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد ومحمد بن جعفر قالا حدثنا شعبة عن سلمة بن كهيل قال: سمعت حجراً أبا العنبس يقول: حدثني علقمة بن وائل عن وائل عن النبي ﷺ وثنا إسحاق أنا أبو عامر حدثنا شعبة عن سلمة سمعت حجراً أبا العنبس يحدث عن وائل بن حجر عن النبي ﷺ بهذا الحديث كلهم عن شعبة عن سلمة عن حجر عن علقمة عن وائل إلا إسحاق عن أبي عامر فإنه لم يذكر علقمة

وذكر الباقون كلهم علقمة. . . أخطأ شعبة في هذه الرواية حين قال: وأخفى صوته».

وقال الدارقطني في سننه (١/ ٣٣٤) بعد روايته للحديث: «كذا قال شعبة: وأخفى بها صوته، ويقال: إنه وهم فيه لأن سفيان الثوري ومحمد بن سلمة بن كهيل وغيرهما رووه عن سلمة فقالوا: ورفع صوته بآمين وهو الصواب»

وقال أبو بكر الأثرم: «اضطرب فيه شعبة في إسناده ومتنه، ورواه سفيان فضبطه ولم يضطرب في إسناده ولا في متنه»

وقال البيهقيُّ في المعرفة (١/ ٥٣١): «وقد أجمع الحفاظ محمد بن إسماعيل البخاري وغيره على أنه ـ أي: شعبة ـ أخطأ في ذلك ـ ثم ساق متابعات لسفيان وقال ـ وفي كل ذلك دلالة على صحة رواية الثوري، وكان شعبة يقول: سفيان أحفظ مني، وقال يحيى بن سعيد القطان: ليس أحدٌ أحب إليّ من شعبة، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان».

وترجيحُ الحفاظ رواية سفيان الثوري ومن تابعه على رواية شعبة مبني على قرائن:

١ ـ أنّ سفيان الثوري مقدم على شعبة عند الاختلاف خاصةً في حديث الكوفيين، قال الدوري في تاريخه (٣/ ٣٦٤): «سمعت يحيى يقول: ليس أحد يخالف سفيان الثوري إلا كان القول قول سفيان، قلت: وشعبة أيضاً إن خالفه؟ قال: نعم قلت لأبي زكريا: فإن خالف شعبة في حديث البصريين القول قول من يكون؟ قال: ليس يكاد يخالف شعبة سفيان في حديث البصريين»، وقال أيضاً (٤/ ٧٥): «سمعت يحيى يقول في حديث سفيان وشعبة إذا اختلفا في حديث الكوفيين قال يحيى: كان

سفيان أحفظهما للرجال»، وتقدم أنّ من قرائن الترجيح «**الترجيح بالحفظ والإتقان والضبط**».

٢ ـ أنّ سفيان الثوري توبع على هذه الرواية، قال الحافظ في التلخيص الحبير (١/ ٢٣٧): «وقد رجحت رواية سفيان بمتابعة اثنين له بخلاف شعبة فلذلك جزم النقاد بأن روايته أصح»، وتقدم أنّ من قرائن الترجيح «**الترجيح بالعدد والكثرة**».

٣ ـ أنّ المخالفين لشعبة متفقون مع المدار في البلد فكلهم كوفيون بينما شعبة بن الحجاج بصريّ، وتقدم أنّ من قرائن الترجيح «**الترجيح باعتبار البلدان واتفاقها**».

٤ ـ أن شعبة حفظ عنه عدد من الأوهام في أسماء الرجال، وتقدمت النقول عن النقاد في ذلك، وتقدم أنّ من قرائن الترجيح «**شهرة الراوي بأمر معين؛ كاختصار المتون، أو الإدارج فيها، أو الرواية بالمعنى، أو التصحيف في الألفاظ أو الأسماء، أو قصر الأسانيد، أو جمع الرواة حال الرواية**» فعند الاختلاف يقدم غيره عليه.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الخاتمة

وفي الختام أنبه على أمور:

١ ـ أنّ علم علل الحديث من أهم وأدق فنون علم الحديث، ومن لا يحسنه ولا يفهمه لا يحل له الحكم على الأحاديث حتى يتعلمه ويفهمه.

٢ ـ العناية بكتاب «التمييز» للإمام مسلم بن الحجاج[(١)]، وكتاب «شرح علل الترمذي» لابن رجب، لمن أراد فهم العلل وطرائقها، وأرى أنَّ الكتابين ـ من أولهما إلى آخرهما ـ من أحسن ما يقرر على طلبة الدراسات العليا.

٣ ـ ضرورة فهم مصطلحات أئمة الحديث ونقاده حسب استعمالهم لها عَنْ طريق الجمع والاستقراء والدراسة والموازنة.

٤ ـ تخصيصُ الإمام علي بن المديني بالعناية والدراسة، وذلك لأنَّ أئمة الحديث ونقاده مجمعون على تقدمه في هذا الفن على جميع أقرانه،

---

(١) طبع كتاب التمييز للإمام مسلم طبعتين: الأولى: بتحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي والثانية: بتحقيق: صبحي حسن حلاق، وكلا الطبعتين فيها سقط وتحريف، والكتاب يحتاج لتحقيق علمي دقيق، وهناك مخطوط مصور للكتاب في مكتبة جامعة أم القرى وهو ناقص، يتضح ذلك من النقول التي نسبت للإمام مسلم في كتابه التمييز وليست موجودة في المطبوع أو المخطوط، والنقول المفقودة موجودة في مثل «شرح علل الترمذي» لابن رجب، و«هدي الساري» لابن حجر و«تدريب الراوي» للسيوطي وغيرها.

وأقوال العلماء في إمامته وتقدمه في هذا الفن كثيرة ـ تقدم ذكر كثير منها ـ؛ قال ابن حبان: «وكان من أعلم أهل زمانه بعلل حديث رسول الله ﷺ»، وقال الخطيب البغدادي: «وكان علي بن المديني فيلسوف هذه الصنعة وطبيبها ولسان طائفة الحديث وخطيبها»، فتجمع جميع أقوال علي بن المديني في علل الأحاديث، ثم تدرس بعمقٍ ودقة مع مقارنة كلامه بكلام النقاد الآخرين من أقرانه، ثم تستخلص النتائج من تلك الدراسات، ولا شك أنّ مثل هذه الدراسات العلمية الجادة تعطي تصوراً عن مناهج وطرائق وقواعد النقاد في إعلال الأخبار[1].

٥ ـ اتباعُ أئمة العلل ونقاده في تعليلهم للأخبار، وعدم التسرع في الرد عليهم، وهذا من باب الاتباع المحمود لا التقليد المذموم.

٦ ـ اتباعُ منهجٍ منضبطٍ عند دراسةِ الحديثِ المُعل، فيبدأ أوّلا بجمع طرقِ الحديث، والنظر فيها مجتمعةً، ومعرفة مراتب رواتها بتحديد مدار الحديث، ثم بيان حال المدار من حيثُ القوة والضعف، ثم يذكر الرواة عَنْ المدار ويبين اختلافهم واتفاقهم عنه، ثم يوازن بين الروايات ويبين الراجح وأسباب الترجيح.

٧ ـ خطأ من يقول: إنَّ زيادة الثقة مقبولة مطلقاً، فإنّ طريقة الأئمة المتقدمين الحكم حسب القرائن وتقدم قريباً النقل في ذلك عَنْ ابن عبد الهادي، والعلائيّ، وابن حجر، وقال ابن رجب: «ثم إنّ

(١) طبعت رسالة علمية ـ ماجستير ـ بعنوان «علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال»، إعداد: إكرام الله بن إمداد الحق؛ إشراف: عويد بن عياد المطرفي، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤١٣هـ، ولكنّ هذا البحث منصب على منهج علي بن المديني في الجرح والتعديل ونقد الرجال كما هو عنوان البحث ومضمونه.

الخطيبَ تناقضَ فذكر في كتاب «الكفاية» للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله كلها لا تعرف عَنْ أحد من متقدمي الحفاظ، إنما هي مأخوذة من كتب المتكلمين ثم إنه اختار أن الزيادة من الثقة تقبل مطلقاً كما نصره المتكلمون وكثير من الفقهاء وهذا يخالف تصرفه في كتاب «تمييز المزيد»[١].

٨ ـ خطأ وضع حكمٍ أو قاعدةٍ كليةٍ في الترجيح بين الأحاديث المعلة، بل الأمر كما قال ابنُ حَجَر: «كل حديث يقوم به ترجيح خاص... ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده»، وقال البقاعي ـ عند كلامه على تعارض الوصل والإرسال ـ: «إنّ ابنَ الصلاح خَلَطَ هنا طريقةَ المحدثين بطريقةِ الأصوليين، فإن للحذاق من المحدثين في هذه المسألة نظراً لم يحكه، وهو الذي لا ينبغي أن يعدل عنه، وذلك أنهم لا يحكمون فيها بحكمٍ مطرد، وإنما يديرون ذلك على القرائن»[٢].

٩ ـ أنَّ الأئمة المتقدمين أمثال شعبة بن الحجاج، ويحيى القطان، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدّارقُطنيّ، وغيرهم في باب التعليل ـ كمسألة زيادة الثقة، والتعليل بالتفرد بضوابط ـ متفقون في الجملة وإن وقع منهم بعض الاختلاف الجزئي لأسباب معينة.

١٠ ـ أنّ تعاليل الأئمة للأخبار مبنيةٌ ـ في الغالب ـ على

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٣٨).
(٢) توضيح الأفكار (١/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠).

الاختصار، والإجمال، والإشارة فيقولون مثلاً: «الصواب رواية فلان»، أو «وَهِمَ فلان» أو «حديث فلان يشبه حديث فلان» أو «دَخَلَ حديثٌ في حديث» ولا يذكرون الأدلة والأسباب التي دعتهم إلى ذلك القول لأنّ كلامهم في الغالب موجه إلى أناسٍ يفهمون الصناعة الحديثية والعلل والإشارة فيدركون المراد بمجرد إشارة الإمام للعلة وذكرها.

التوصيات:

هذه بعض التوصيات التي لمستُ أهميتها أثناء كتابة البحث فمن ذلك:

١ ـ ضرورةُ العنايةِ بعلم علل الحديث بالنسبة للمشتغلين بالحديث وعلومه، ووضعُ مقرر خاص لطلبة الدراسات العليا في هذا الفن والبحث فيه نظرياً وعملياً، فكثير من الخلل الواقع في كلام المعاصرين على الأحاديث نتيجة للقصور في علم العلل وعدم التفطن لدقائقه، وهذا من أكبر أسباب التنافر والاختلاف في الحكم على الأحاديث بين المعاصرين وكبار النقاد المتقدمين.

٢ ـ تخصيصُ الإمام علي بن المديني بالعناية والدراسة، وذلك لأنَّ أئمة الحديث ونقاده مجمعون على تقدمه في هذا الفن على جميع أقرانه كما تقدم.

٣ ـ ضرورة إعادة تحقيق بعض كتب العلل المطبوعة والتي لم تحظ بتحقيق علمي متقن، وعلى رأسها علل ابن أبي حاتم فالنسخة المطبوعة كثيرة السقط، والتحريف، والتصحيف فلا يعتمد عليها كثيراً، وتكميل طباعة ما لم يُكمل منها كعلل الدارقطني.

٤ ـ التأكيد على طباعة الرسائل العلمية الأكاديمية في علم علل الحديث، لكي يتمكن الباحثون من الاستفادة منها والتنسيق بينها.

هذا وأسأل الله ﷻ بأسمائه الحسنى وصفاته العليا أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

قائمة المراجع

١ ـ **الأحاديث المختارة**، تأليف: ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن دهيش، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة.

٢ ـ **الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان** = انظر: صحيح ابن حبان.

٣ ـ **الأربعين**، تأليف: الحسن بن سفيان النسوي (ت٣٠٣هـ)، محمد العجمي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٤ ـ **آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره**، تأليف: د. خالد الدريس، رسالة علمية، دكتوراه، لم تطبع، جامعة أم القرى.

٥ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، تأليف: الخليل بن عبد الله القزويني (ت٤٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد إدريس، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

٦ ـ **الإلزمات والتتبع**، تأليف: علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق، ودراسة: مقبل الوادعي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

٧ ـ **ألفية السيوطي في علوم الحديث**، شرح: أحمد شاكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ، مكتبة ابن تيمية، مصر.

٨ ـ **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، تأليف: القاضي عياض بن موسى (ت٥٤٤هـ)، تحقيق: أحمد صقر، الطبعة الثانية، دار التراث.

٩ ـ **الأم**، محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)، إشراف: محمد بن زهري النجار، دار المعرفة، بيروت.

١٠ ـ **الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال**، تأليف: إكرام الله إمداد الحق، الطبعة الأولى، دار البشائر الإسلامية.

١١ ـ **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**، تأليف: محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت٣١٨هـ)، تحقيق: د. صغير حنيف، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، دار طيبة، الرياض.

١٢ ـ **البحر الزخار «مسند البزار»**، تأليف: أحمد بن عمرو البزار (ت٢٩٢هـ)، تحقيق د. محفوظ الرحمٰن السلفي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ومكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

١٣ ـ **تاريخ بغداد**، تأليف: الخطيب البغدادي أحمد بن علي (ت٤٦٣هـ)، نشر دار الكتاب العربي، بيروت.

١٤ ـ **تاريخ الدارمي** = ينظر: تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي.

١٥ ـ **تاريخ الدوري عن ابن معين (يحيى بن معين وكتابه التاريخ)**، تحقيق: د. أحمد نور سيف، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز.

١٦ ـ **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، تأليف: عبد الرحمٰن بن عمرو النصري الدمشقي (ت٢٨١هـ)، تحقيق: خليل المنصور، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧ ـ **تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني عن أبي زكريا يحيى بن معين**، تحقيق: نظر الفاريابي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١٨ ـ **التاريخ الصغير**، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، دار المعرفة، بيروت.

١٩ ـ **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم**، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.

٢٠ ـ **التاريخ الكبير**، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢١ ـ **تاريخ مدينة دمشق**، تأليف: ابن عساكر علي بن الحسن (ت٥٧١هـ)، المطبوع، تحقيق: عمر العموري، طبع دار الفكر، بيروت.

٢٢ ـ **التتبع** = انظر: الإلزامات والتتبع.

٢٣ ـ **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، تأليف: ولي الدين العراقي (ت٨٢٦هـ)، تحقيق: عبد الله نوارة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد.

٢٤ ـ **التدوين في أخبار قزوين**، تأليف: عبد الكريم بن محمد القزويني، تحقيق: عزيز الله العطاردي، ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٥ ـ **تذكرة الحفاظ**، تأليف: محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار إحياء التراث العلمي.

٢٦ ـ **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، تأليف: القاضي عياض بن موسى (ت٥٤٤هـ)، دار مكتبة الحياة.

٢٧ ـ **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصفين بالتدليس**، تأليف: أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: د. أحمد المباركي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٢٨ ـ **تقدمة الجرح والتعديل** = انظر: الجرح والتعديل.

٢٩ ـ **تقريب التهذيب**، تأليف: أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة الرابعة، ١٤١٢هـ، دار الرشيد، حلب.

٣٠ ـ **التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من مقدمة ابن الصلاح**، تأليف: عبد الرحيم بن حسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، تعليق: محمد راغب الطباخ، مؤسسة الكتب الثقافية.

٣١ ـ **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، تأليف: أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، دار المعرفة.

٣٢ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تأليف: يوسف بن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، طبع المملكة المغربية، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

٣٣ ـ **التمييز**، تأليف: مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ، مكتبة الكوثر، الرياض.

٣٤ ـ **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، تأليف: عبد الرحمٰن المعلمي (ت١٣٨٦هـ)، تحقيق: الألباني، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، مكتبة المعارف، الرياض.

٣٥ ـ **تهذيب التهذيب**، تأليف: أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، الطبعة الأولى، دار الباز، مكة.

٣٦ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تأليف: يوسف المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٧ ـ **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تأليف: محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت١١٨٢هـ)، تعليق: محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، ١٣٦٦هـ، دار إحياء التراث العربي.

٣٨ ـ **الثقات**، تأليف: محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ، مجلس دائرة المعارف، الهند.

٣٩ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تأليف: الخطيب البغدادي أحمد بن علي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: محمود الطحان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، مكتبة المعارف، الرياض.

٤٠ ـ **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تأليف: خليل بن كيكلدي العلائي (ت٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ، دار عالم الكتب، بيروت.

٤١ ـ **الجامع الصحيح**، تأليف: مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ، المكتبة الإسلامية، تركيا.

٤٢ ـ **الجامع الصحيح** = انظر: سنن الترمذي.

٤٣ ـ **الجامع الصحيح**، للبخاري = انظر: فتح الباري.

٤٤ ـ **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم**، تأليف: عبد الرحمٰن بن رجب (ت٧٩٥هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٤٥ ـ **الجرح والتعديل**، تأليف: ابن أبي حاتم عبد الرحمٰن بن محمد (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن المعلمي، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ، مجلس دائرة المعارف، الهند.

٤٦ ـ **جزء القراءة خلف الإمام**، للبخاري، تحقيق: فضل الرحمٰن الثوري، ١٤٠٠هـ، المكتبة السلفية، لاهور.

٤٧ ـ **الرسالة**، تأليف: محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر.

٤٨ ـ **رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه**، تحقيق: محمد الصباغ، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي.

٤٩ ـ **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، تأليف: محمد بن جعفر الكتاني (ت١٣٤٥هـ)، تعليق: محمد المنتصر الكتاني، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٥٠ ـ **أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي**، دراسة وتحقيق: د. سعدي الهاشمي، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ، دار الوفاء للطباعة، مصر.

٥١ ـ **سؤالات ابن الجنيد**، لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: د. أحمد نور سيف، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، مكتبة الدار، المدينة المنورة.

٥٢ ـ **سؤالات أبي داود**، للإمام أحمد بن حنبل، دراسة وتحقيق: د. زياد بن منصور، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٥٣ ـ **سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره**، لأبي الحسن الدارقطني، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، دار عمار، الأردن.

٥٤ ـ **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**، دارسة وتحقيق: محمد بن علي العمري، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، الجامعة الإسلامية، المجلس العلمي، إحياء التراث الإسلامي.

٥٥ ـ **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجَرْح والتَّعديل**، دراسة وتحقيق: موفق عبد القادر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، نشر مكتبة المعارف، الرياض.

٥٦ ـ **سنن الترمذي**، تأليف: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٧ ـ **سنن الدارقطني**، تأليف: علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تعليق: عبد الله هاشم يماني، دار المحاسن للطباعة، القاهرة.

٥٨ ـ **سنن الدارمي**، تأليف: عبد الله بن عبد الرحمٰن الدارمي (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد الله بن هاشم المدني، عام ١٤٠٤هـ، الناشر حديث أكادمي، باكستان.

٥٩ ـ **سنن أبي داود**، تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الباز، مكة المكرمة.

٦٠ ـ **السنن الكبرى**، تأليف: أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦١ ـ **السنن الكبرى**، تأليف: أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، دار المعرفة.

٦٢ ـ **سنن ابن ماجه**، تأليف: محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥هـ)، تعليق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٦٣ ـ **سنن النسائي**، تأليف: أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ، دار الفكر، بيروت.

٦٤ ـ **سير أعلام النبلاء**، تأليف: محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وجماعة، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦٥ ـ **شرح علل الترمذي**، تأليف: عبد الرحمٰن بن رجب (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ، دار الملاح للطباعة.

٦٦ ـ **شرح معاني الآثار**، تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت٣٢١هـ)، تعليق: محمد زهري النجار، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ، دار الكتب العلمية.

٦٧ ـ **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، ترتيب: علي بن بلبان الفارسي (ت٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦٨ ـ **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ، المكتب الإسلامي.

٦٩ ـ **الصحيح المسند من أحاديث الفتن والملاحم وأشراط الساعة**، تأليف: مصطفى العدوي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، دار الهجرة.

٧٠ ـ **الضعفاء الكبير**، تأليف: محمد بن عمرو العقيلي (ت٣٢٣هـ)، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧١ ـ **الضعفاء والمتروكين**، تأليف: عبد الرحمٰن ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: أبو الفداء القاضي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٢ ـ **الطبقات الكبرى**، تأليف: محمد بن سعد (ت٢٣٠هـ)، دار صادر، بيروت.

٧٣ ـ **الطبقات الكبرى ـ الطبقةِ الخامسة من الصحابة ـ**، تحقيق: د. محمد السلمي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، مكتبة الصديق، الطائف.

٧٤ ـ **الطبقات الكبرى ـ الطبقةِ الرابعة من الصحابة ـ**، تحقيق: د. عبد العزيز بن عبد الله السلومي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، مكتبة الصديق، الطائف.

٧٥ ـ **الطبقات الكبرى ـ القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم ـ**، تأليف: محمد بن سعد (ت٢٣٠هـ)، تحقيق: د. زياد منصور، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٧٦ ـ **علل الترمذي الكبير**، تأليف: محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، ترتيب: أبي طالب القاضي، تحقيق: السامرائي والنوري والصعيدي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، عالم الكتب.

٧٧ ـ **علل الحديث**، تأليف: ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، عناية: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٧٨ ـ **علل الحديث ومعرفة الرجال**، تأليف: علي بن المديني (ت٢٣٤هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، دار الوعي، حلب.

٧٩ ـ **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تأليف: علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محفوظ السلفي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، دار طيبة، الرياض.

٨٠ ـ **العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ـ رواية المروذي وغيره ـ**، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، الدار السلفية، الهند.

٨١ ـ **العلل ومعرفة الرجال**، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.

٨٢ ـ **علوم الحديث**، تأليف: عثمان بن عبد الرحمٰن ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر، ١٤٠١هـ، المكتبة العلمية، بيروت.

٨٣ ـ **الغوامض والمبهمات**، تأليف: أبي القاسم خلف بن بشكوال (ت٥٧٨هـ)، تحقيق: محمود مغراوي، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، دار الأندلس الخضراء، جده.

٨٤ ـ **فتح الباقي على ألفية العراقي**، لزكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٥ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، تأليف: أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، دار الريان للتراث، القاهرة.

٨٦ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تأليف: عبد الرحمٰن بن رجب (ت٧٩٥هـ)، أعده ثمانية من المحققين إشراف: محمد عوض المنفوش، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.

٨٧ ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، تأليف: محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ، دار الإمام الطبري.

٨٨ ـ **الفوائد**، تأليف: أبي القاسم تمام بن محمد الرازي (ت٤١٤هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

٨٩ ـ **القاموس المحيط**، للفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٩٠ ـ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تأليف: محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: عزت عطية وموسى الموشي، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

٩١ ـ **الكفاية في علم الرواية**، تأليف: الخطيب البغدادي أحمد بن علي (ت٤٦٣هـ)، الطبعة الأولى، ٤٠٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٢ ـ **الكنى والأسماء**، تأليف: أبي بشر محمد بن أحمد الدولابي (ت٣١٠هـ)، الطبعة الأولى، المكتبة الأثرية، باكستان.

٩٣ ـ **لسان العرب**، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، دار صادر، بيروت.

٩٤ ـ **لسان الميزان**، تأليف: أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ، الطبعة مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

٩٥ ـ **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تأليف: محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود زايد، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ، دار الوعي، حلب.

٩٦ ـ **المراسيل**، لأبي داود (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٩٧ ـ **المراسيل**، تأليف: ابن أبي حاتم عبد الرحمٰن بن محمد (ت٣٢٧هـ)، عناية: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٩٨ ـ **المستدرك على الصحيحين**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ)، دار الباز، مكة المكرمة.

٩٩ ـ **مسند أحمد بن حنبل**، دار الفكر العربي.

١٠٠ ـ **مسند إسحاق بن راهويه**، تحقيق: عبد الغفور البلوشي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، مكتبة الإيمان، المدينة.

١٠١ ـ **مسند الإمام الشافعي**، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٢ ـ **مسند أبي حنيفة**، تأليف: أبي نعيم (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: نظر الفاريابي، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، مكتبة الكوثر، الرياض.

١٠٣ ـ **مسند أبي داود الطيالسي**، دار المعرفة، بيروت، **ومسند أبي داود الطيالسي ـ من بداية مسند جابر بن سمرة إلى نهاية مسند ثوبان ـ**، تحقيق: علي بن مختار بن محمد، رسالة ماجستير، جامعة الإمام، كلية أصول الدين، قسم السنة وعلومها، ١٤١٢هـ.

١٠٤ ـ **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، تأليف: الفيومي (ت٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.
١٠٥ ـ **المصنف**، تأليف: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، تحقيق: عامر الأعظمي، الدار السلفية، الهند.
١٠٦ ـ **المعجم**، لابن المقرئ (ت٣٨١هـ)، تحقيق: عادل بن سعد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد.
١٠٧ ـ **معجم الشيوخ**، تأليف: أبي الحسين محمد بن جميع الصيداوي (ت٤٠٢هـ)، تحقيق: د. عمر تدمري، ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٠٨ ـ **المعجم الكبير**، تأليف: سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
١٠٩ ـ **المعجم المفهرس**، تأليف: ابن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد شكور، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، مؤسسة الرسالة.
١١٠ ـ **معجم مقاييس اللغة**، تأليف: أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت.
١١١ ـ **معرفة الرجال عن يحيى بن معين**، رواية: أحمد بن محمد بن محرز، تحقيق: محمد القصار ومحمد الحافظ وغزوة بدر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، مجمع اللغة العربية، دمشق.
١١٢ ـ **معرفة السنن والآثار**، تأليف: أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: سيد كسروي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١١٣ ـ **معرفة الصحابة**، تأليف: أبي نعيم (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل العزازي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، دار الوطن.
١١٤ ـ **معرفة علوم حديث**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ)، تعليق: د. معظم حسين، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند.
١١٥ ـ **المعرفة والتاريخ**، تأليف: يعقوب بن سفيان الفسوي (ت٢٧٧هـ)، تحقيق: د. أكرم العمري، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، مكتبة الدار، المدينة المنورة.
١١٦ ـ **المغني في الضعفاء**، تأليف: محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر.
١١٧ ـ **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال**، رواية: الدقاق (ت٢٨٤هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.

١١٨ ـ **المنتخب من العلل للخلال**، تأليف: ابن قدامة (ت٦٢٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض، دار الراية، الرياض.
١١٩ ـ **المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ**، تأليف: أبي محمد عبد الله بن علي ابن الجارود (ت٣٠٧هـ)، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، حديث أكادمي، باكستان.
١٢٠ ـ **الموطأ**، للإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، رواية: سويد بنت سعيد الحدثاني، تحقيق: عبد المجيد التركي، ١٩٩٤م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
١٢١ ـ **الموطأ**، رواية: أبي مصعب الزهري، تحقيق: د. بشار عواد، ومحمود خليل، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٢٢ ـ **الموطأ**، رواية: يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، دار إحياء التراث العربي.
١٢٣ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تأليف: محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.
١٢٤ ـ **نزهة النظر في شرح نخبة الفكر**، تأليف: ابن حجر (ت٨٥٢هـ)، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، مكتبة جدة.
١٢٥ ـ **نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية**، تأليف: عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت٧٦٢هـ)، دار الحديث، القاهرة.
١٢٦ ـ **نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد**، تأليف: خليل بن كيكلدي العلائي (ت٧٦١هـ)، تحقيق: بدر البدر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، دار ابن الجوزي.
١٢٧ ـ **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تأليف: ابن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: د. ربيع مدخلي، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ، دار الراية، الرياض.
١٢٨ ـ **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين الصفدي (ت٧٦٤هـ)، الطبعة الثانية، دار فرانز، ألمانيا.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة وفيها بيان أهمية علم العلل وشرفه وعزته، وسبب كتابة البحث	٥
تمهيد	١٣
وفيه مطالب:	١٣
المطلب الأوَّل: تعريف العلة لغةً واصطلاحاً	١٣
المطلب الثاني: أوَّلُ من ذكر هذا العلم كنوعٍ من أنواع علوم الحديث	١٧
المطلب الثالث: أنَّ الأئمةَ المتقدمين في بابِ التعليل متفقون في الجملة	١٧
المطلب الرابع: أنّ تعاليل بعض الأئمة للأخبار مبنيةٌ ـ في الغالب ـ على الاختصار، والإجمال، والإشارة	٢٠
المطلب الخامس: ذكر بعض أئمة العلل والمبرزين فيه	٢٢
المطلب السادس: بيان أنّ المؤلفات في هذا الفن كثيرة، ومتعددة الطرائق والمناهج	٢٧
الفصل الأوَّل	
خطوات دراسة الحديث المُعل	٢٩
الانطلاق في بيان هذه الخطوات من كلام نفيس ليعقوب بن شيبة، والدارقطني	٢٩
الخطوة الأولى: جمعُ طرقِ الحديث، والنظر فيها مجتمعةً	٣٢
الخطوة الثانية: تحديد مدار الحديث، والتعريف به وبيان حاله	٣٢
الخطوة الثالثة: ذكر الرواة عَنْ المدار وبيان اختلافهم عنه	٤٠
الخطوة الرابعة: الموازنة بين الروايات وبيان الراجح وأسباب الترجيح	٤١
قرائن الترجيح والجمع والتعليل عند حفاظ الحديث ونقاده:	٥٠
الترجيح بالحفظ والإتقان والضبط	٥٠
الترجيح بالعدد والكثرة	٥١

الموضوع | الصفحة

سلوك الراوي للجادة والطريق المشهور ٥٢
الترجيح بالنظر إلى أصحاب الراوي المقدمين فيه ٥٣
الترجيح باعتبار البلدان واتفاقها ٥٤
الترجيح بالزيادة ٥٤
عدمُ وجودِ الحديث في كتب الراوي الذي رُوي الحديث عنه ٥٤
شهرة الحديث وانتشاره من طريق يدل على غلط من رواه من طريق آخر ٥٥
وجود قصة في الخبر تدل على صحة الطريق ٥٥
التفرد ـ سواء مع المخالفة أو مع عدمها ـ خاصةً عن الأئمة المشهورين ٥٥
تحديثُ الراوي في مكان ليس معه كتبه ٥٦
التحديث بنزول مع إمكانية العلو في السماع ٥٦
عدم العلم برواية الراوي عمن روى عنه، أو عدم سماعه منه ٥٧
رواية الراوي عَنْ أهل بيته ٥٧
اختلاف المجالس وأوقات السماع ٥٧
ورود الحديث بسلسلة إسناد لم يصح منها شيء، أو في باب لم يصح فيه شيء ٥٨
كتابة الحديث، والتحديث من كتاب ٥٨
ضعف الراوي أو وهمه أو اضطرابه ٥٨
مشابهة الحديث لحديث راوٍ ضعيف ٥٨
أن أحدهما أخذه عن صاحبه في اللفظ يدل على اتفاق حديث الرجلين ٥٩
قبول الراوي للتلقين ٥٩
مجيء ما يدل على خلاف الحديث المرفوع عن نفس الراوي موقوفاً عليه .. ٥٩
مخالفة الراوي لمَا روى سواء وجد اختلاف أو لم يوجد ـ على تفصيل في ذلك ـ ٦٠
اضطراب إحدى الروايات ٦١
صريح الراوي بالرجوع عن رواية معينة ٦١
شهرة الراوي بأمر معين؛ كاختصار المتون، أو الإدارج فيها، أو الرواية بالمعنى ٦١

الموضوع | الصفحة

الفصل الثاني
أمثلة تطبيقية ٦٣
المثال الأوّل: حديثُ أَبِي سَعِيد الْخُدْرِيّ، عَنْ النَّبِيّ ﷺ أنَّه: «نَهَى أن يُسْتَأْجَرَ الأجِيرُ حَتَّى يعلمَ أَجْره» ٦٣
المثال الثاني: حديث عبد الله بنِ عُمَرَ: «أنَّ النَّبِيّ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ فَكَبَّرَ أَرْبَعاً» ٦٨
المثال الثالث: حديث شعبة بن الحجاج عن سلمة بن كهيل عن حجر أبي العنبس عن علقمة بن وائل عن وائل أنه صلى مع رسول الله ﷺ فلما قرأ: ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قال: «آمين» خفض بها صوته ٧٨
الخاتمة: وتتضمن أبرز النتائج والتوصيات ٨٧
قائمة المراجع ٩٢
فهرس الموضوعات ١٠٢

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com